الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ١٨٩ الجزء الثاني السنة : ٥٢ رمضان ١٤٤٠ هـ

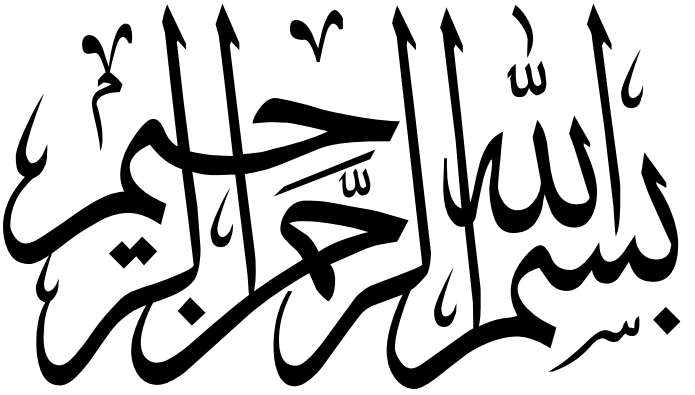
بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦ وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨ وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧ هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

Es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. أمين بن عائش المزيني
(رئيس التحرير)
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية

أ.د. حافظ بن محمد الحكمي
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد سعد بن أحمد اليوبي
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرحيم بن عبد الله الشنقيطي
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. علي بن سليمان العبيد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (سابقاً)

أ.د. مبارك محمد أحمد رحمة
أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة أم درمان الإسلامية

أ.د. محمد بن خالد عبد العزيز منصور
أستاذ الفقه وأصوله بالجامعة الأردنية وجامعة الكويت

***

سكرتير التحرير: **خالد بن سعد الغامدي**
قسم النشر: **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
نائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة
أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:
  - صفحة عنوان البحث باللغة العربية
  - صفحة عنوان البحث باللغة الإنجليزية
  - مستخلص البحث باللغة العربيّة
  - مستخلص البحث باللغة الإنجليزيّة
  - مقدّمة
  - صلب البحث
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
  - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد

م	البحث	رقم الصفحة
١)	الالتباس في ألفاظ الجرح والتعديل د. حسام خالد محمد السقار	٩
٢)	معايير نقد المتن عند الإمام أبي حاتم ابن حبان البستي. د. سليمان بن عبد الله السيف	٩٧
٣)	قرينة الترجيح باعتبار البلدان وأثرها في الحكم على الروايات والرواة د. عبد الرحمن محمد عبد مشاقبة	٢٢٣
٤)	الرواة الموصوفون (بالدعوة إلى البدعة) عند ابن حبان في كتابه المجروحين - دراسة تحليلية. د. عثمان بابكر صالح عبد الكريم	٢٨٥
٥)	منهج الإمام الحُمَيْدِي الأندلسي في التعامل مع صور الرواية، وضبط ألفاظها الغريبة في كتابة (تفسير غريب ما في الصحيحين). د. إبراهيم بركات صالح عيال عواد	٣٤٣
٦)	العصرانية - دراسة تحليلية مزنة بنت عبد العزيز بن علي اللحيدان	٤٤١
٧)	اثر التكييف الفقهي بسد الذرائع على بعض المعاملات المالية المعاصرة. أحمد عقيله طاهر أ.د. عبد المجيد مود الصلاحين	٥٤٣
٨)	العملات الافتراضية تكييفها الفقهي وحكم التعامل بها - البيتكوين نموذجًا د. مراد رايق رشيد عودة	٦٠٧

مجلّة الجامعة الإسلاميّة للعلوم الشرعية – العدد ١٨٩ – الجزء الثاني

الالتباس في ألفاظ الجرح والتعديل

Confusion in Al-Jarhu wa At-Ta'deel (criticizing and praising) terms

إعداد:

د. حسام خالد محمد السقار

عضو هيئة التدريس برتبة مدرس في الحديث وعلومه بقسم أصول الدين بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك بالأردن

المستخلص

تعنى هذه الدراسة بجمع ألفاظ الجرح والتعديل الملتبسة ودراستها، وبيان الأسباب التي تسببت في التباسها على العلماء والباحثين، وبيان أثر ذلك في النقد الحديثي.

وتقوم هذه الدراسة على استقراء المؤلفات التي جمعت ألفاظ الجرح والتعديل، والنظر فيما يلتبس منها، ومن ثم ذكر النماذج التطبيقية لذلك.

ومن النتائج التي توصل إليها في البحث: ضرورة الاطلاع على تعقبات النقاد بعضهم لبعض لإزالة الالتباس الواقع في ألفاظ الجرح والتعديل، وذلك لتجنب الأوهام في الحكم على رواة الأحاديث. ومما يستعان به على فهم ألفاظ الجرح والتعديل فهما سليما: الاطلاع الواسع على علوم اللغة العربية وأمثال العرب لمعرفة دلالات الألفاظ التي استعملها النقاد في الحكم على الرواة، والمعرفة باصطلاحات النقاد الخاصة في ألفاظ الجرح والتعديل، وجمع أقوال النقاد في الراوي.

ومن توصيات البحث: دراسة مصطلح مقارب الحديث عند النقاد دراسة نظرية تطبيقية.

الكلمات المفتاحية: الالتباس، الجرح، التعديل، النقد الحديثي.

Abstract

At-Ta'deel (criticizing and praising) terms ، explaining the causes of the confusion amongst the scholars and researchers ،and explaining its effect on the Hadith critics.

This study is based on the extrapolation of the works that collected Al-Jarhu wa At-Ta'deel terms ،considering that which confuses ،and then mentioning its applicable models.

The study concluded with the following results: the need to see the critics' criticisms of each other to remove the confusion that occurred in Al-Jarhu wa At-Ta'deel terms ،in order to avoid illusions in issuing rulings on the narrators of the Hadith. The wide reading of the Arabic language sciences and the Arab proverbs can be a very useful tool in understanding the Al-Jarhu wa At-Ta'deel terms in the correct form ،in order to know the meaning of the words used by the critics' in the ruling on the narrators ، and to know the terms of the special critics' in the the Al-Jarhu wa At-Ta'deel terms ،and the collection of their sayings on the narrator.

The study recommended to make a close theoretical and applicable study of the Hadith terms by the critics.

Key Words:

Confusion ،Al-Jarh (criticizing) ،At-Ta'deel (praising) ،Hadith critics.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فقد عنيت الأمة الإسلامية من لدن عصر النبي صلى الله عليه وسلم بحفظ الأحاديث وروايتها والالتزام بها علما وعملا، ثم عنيت بجمعها وتدوينها، وكذلك عنيت بالرواة والمرويات من حيث القبول والرد، ووضعوا في ذلك أدق وأحكم قواعد النقد العلمي، وتركوا لنا في علم تاريخ الرجال ثروة نادرة لا مثيل لها في أمة من الأمم.

ولقد قضى علماء الحديث وجهابذته وأئمة النقد حياتهم في الارتحال والأسفار وجانبوا الراحة والاستقرار في سبيل لقاء الرواة والبحث عنهم، وميزانهم بميزان دقيق لا تحيّف فيه على أحد منهم ولا غبن ولا نقص لحقه.

وكان حرص العلماء على الوقوف على أحوال الرواة والحكم عليهم بما يستحقونه مما يقتضي قبول رواياتهم أو ردها نابعا من علمهم بأهمية الإسناد الذي هو من الدين، ولولاه لقال من شاء ما شاء، ولهذا صنف العلماء في علم الجرح والتعديل الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم وردها تصفية للسنة مما علق بها من أحاديث ضعيفة وموضوعة.

ومن مباحث علم الجرح والتعديل التي عني بها العلماء تصنيفا: ألفاظ الجرح والتعديل التي تتناول الألفاظ والعبارات التي استعملها

النقاد في وصف حال الرواة، وهذه الألفاظ منها اللطيفة ومنها الشديدة، منها العامة ومنها اصطلاحات خاصة، منها الواضحة ومنها الغامضة.

والمتأمل في ألفاظ الجرح والتعديل يجد ألفاظا تلتبس ببعضها على الباحثين، فيُظن أنها تعديل لمن قيلت فيه وهي في الواقع تجريح، أو يظن أنها تجريح للراوي وهي في الواقع تعديل، ولكشف هذه الأوهام كانت هذه الدراسة.

أسئلة الدراسة:

١- ما هي أبرز ألفاظ الجرح والتعديل الملتبسة؟
٢- ما هي أسباب التباس ألفاظ الجرح والتعديل؟
٣- ما أثر التباس ألفاظ الجرح والتعديل في النقد الحديثي؟

أهداف الدراسة:

١- الكشف عن ألفاظ الجرح والتعديل الملتبسة.
٢- بيان أسباب التباس ألفاظ الجرح والتعديل.
٣- عرض نوع من أوهام المشتغلين في النقد الحديثي.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والتحليلي، وذلك باستقراء ما تيسر لي من الكتب المصنفة في ألفاظ الجرح والتعديل ثم استخراج ما يبدو لي من هذه الألفاظ التي قد تلتبس على الباحثين، ثم

بيان وجه الالتباس فيها، والتمثيل لها ما أمكن.

والمؤلفات التي تناولت ألفاظ الجرح والتعديل التي قمت باستقراءها هي:

١- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل.

٢- شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال، سعد الهاشمي.

٣- لسان المحدثين، محمد خلف سلامة.

مع تتبع الألفاظ التي بدا لي أنها موهمة في كتب الرجال والجرح والتعديل وكتب العلل والسؤالات.

الدراسات السابقة:

عني العلماء والباحثون بجمع ودراسة ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها النقاد في أحكامهم على الرواة، وألفوا في هذا الباب مؤلفات منها:

١- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل.

٢- مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة. جمال أسطيري

٣- ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حالة الراوي والمروي، أحمد معبد عبد الكريم.

٤- شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال، سعد الهاشمي.

٥- شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال، سعد الهاشمي

٦- لسان المحدثين، محمد خلف سلامة.

وهذه الكتب تناول مؤلفوها دراسة ألفاظ الجرح والتعديل على وجه العموم، وبحثي يعنى بدراسة ألفاظ الجرح والتعديل الملتبسة على وجه الخصوص، ولم أقف - في حدود اطلاعي - على دراسة خاصة تناولت الموضوع بالبحث والدراسة.

خطة البحث

قسمته لمبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: الالتباس في ألفاظ الجرح والتعديل مفهومه وأسبابه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الالتباس في ألفاظ الجرح والتعديل.

المطلب الثاني: أسباب التباس ألفاظ الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: أثر التباس ألفاظ الجرح والتعديل في النقد الحديثي وطرق التخلص منه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر التباس ألفاظ الجرح والتعديل في النقد الحديثي.

المطلب الثاني: طرق التخلص من الالتباس في ألفاظ الجرح والتعديل.

الخاتمة: تتضمن أبرز النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول: الالتباس في ألفاظ الجرح والتعديل مفهومه وأسبابه

المطلب الأول: مفهوم الالتباس في ألفاظ الجرح والتعديل

مفهوم الجرح والتعديل:

الجرح في اصطلاح المحدثين هو: وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردَّها' وأما التعديل: فهو وصف الراوي في عدالته وضبطه بما يقتضي قبول روايته[1].

فعلم الجرح والتعديل هو علم يبحث في أحوال الرواة من حيث ما ورد في شأنهم مما يشينهم أو يزكيهم بألفاظ مخصوصة.

وهو علم مهم يتميز به من تقبل روايته ممن ترد، وذلك بما وضعه النقاد من تراجم وافية للرواة يُذكر فيها اسم الراوي وعمن أخذ، ومن روى عنه، ومتى ولد ومتى توفي، وإلى أي البلاد رحل، وعندما حدث في بلد من البلدان هل حدث من حفظه أم من كتابه؟ ، وهل بقي حافظا ضابطا أم تغير حفظه وضعف لعارض من العوارض فيما يعرف عند النقاد بالاختلاط، فيذكر متى اختلط الراوي أو متى ضعف حفظه

(١) عبد العزيز بن محمد عبد اللطيف، "ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس السبيعي". (دط، المدينة المنورة: مكتبة العبيكان، دت)، ١: ١٦.

ومن روى عنه قبل الاختلاط ومن روى عنه بعد الاختلاط، وتفصيلات دقيقة تذكر عن رواة الأحاديث لا يجدها الباحثون عند أمة من الأمم إلا في أمة الإسناد، وهي من العلوم التي أرساها علماء الحديث ونقاده إذ بذلوا جهودا عظيمة في تتبع أحوال الرواة والحكم عليهم بميزان دقيق يتسم بالموضوعية والنزاهة، وقد صنفوا في هذا الباب مصنفات كثيرة منها في الرواة الثقات، ومنها في الضعفاء والمجروحين، ومنها في طبقات الرواة، ومنها في المؤتلف والمختلف، ومنها في المتفق والمفترق، ومنها في رجال الصحيحين أو في رجال الكتب الستة، وغيرها من المؤلفات التي تعد شاهدا على ما يسر الله تعالى من علماء وجهابذة حفظ الله بهم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

إن هذا العلم من أهم علوم الحديث وأعظمها شأنا وأشدها أثرا إذ به يتميز الصحيح من السقيم وذلك لما يترتب على مراتب كل من الجرح والتعديل من أحكام، وقد عرف المحدثون أهميته ومنزلته فجاءت عباراتهم شاهدة بذلك؛ فقال أبو عبد الله الحاكم: (النوع الثامن عشر: معرفة الجرح والتعديل هذا النوع من علم الحديث معرفة الجرح والتعديل وهما في الأصل ـ أي الجرح والتعديل ـ نوعان كل نوع منهما علم برأسه وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه) [(١)].

(١) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، "معرفة علوم الحديث". تحقيق: السيد معظم حسين، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ)، ٥٢.

وقال النووي: (هو من أجل الأنواع فيه يعرف الصحيح والضعيف) [١].

وهذا العلم فيه ذب الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقد قال أبو بكر بن خلاد ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله؟ فقال: لأن يكونوا خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول لِمَ لَمْ تذب الكذب عن حديثي [٢].

والاشتغال به ليس حراما بل هو من النصح لله ورسوله؛ قال أبو تراب النخشبي لأحمد بن حنبل لا تغتب العلماء فقال له أحمد ويحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة [٣].

وهذا العلم خطير يجب على المتكلم فيه التثبت فقد قال ابن دقيق العيد: أعراض المسلمين حفرة من النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس المحدثون والحكام[٤].

(١) يحيى بن شرف النووي، "التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث". تحقيق: محمد عثمان الخشت، (ط٥، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، ١٢٠.

(٢) عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، "معرفة أنواع علوم الحديث". تحقيق: نور الدين عتر، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، ٣٨٩.

(٣) ابن الصلاح، "معرفة أنواع علوم الحديث"، ٣٨٩.

(٤) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي". تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، (د ط، الرياض: دار طيبة، د ت)، ٢: ٨٩٢.

ومن خطورته أنك إن عدلت بغير تثبت كنت كالمثبت حكما ليس بثابت، فيخشى عليك أن تدخل في زمرة من روى حديثا وهو يظن أنه كذب، وإن جرحت لغير تحرز أقدمت على الطعن في مسلم بريء من ذلك ووسمته بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدا.

ولهذا ينبغي على المشتغلين في الحكم على الأحاديث وطرقها صحة وضعفا ونقد أسانيدها ومتونها التروي في وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته أو ردها، كي لا يرد حديثا صحيحا أو يقبل حديثا ضعيفا، فلا بد من جمع أقوال النقاد في الراوي الواحد، والسعي في فهم دلالات ألفاظ الجرح والتعديل وذلك بمعرفة اصطلاحات النقاد العامة والخاصة، وعدم اجتزاء اللفظ عن سياقه، فبتر النصوص تتسبب في الفهم السقيم لها، وغير ذلك من الوسائل التي تحقق للناظر فهم كلام النقاد على وجهه دون التباس.

إن الالتباس في ألفاظ الجرح والتعديل قد يكون من تشابه ألفاظ الجرح والتعديل ذاتها، وقد يكون لقصور نظر الباحث، وقد يكون لأسباب خارجة عن ذلك كله، فيظن المشتغل في نقد الأسانيد أن المراد بهذا اللفظ هو جرح الراوي وهو في الحقيقة تعديل له، أو يظن أنه تعديل للراوي وهو في الحقيقة جرح له، وأحيانا لا يراد باللفظ جرحا ولا تعديلا فيحمل على أنه جرح أو تعديل، وعند دراسة أسباب التباس ألفاظ الجرح والتعديل وذكر شواهدها يتبين خطورة هذه الأوهام وفساد حال المتجرئين على جهابذة المحدثين في نقد الأحاديث وتمييز صحيحها من سقيمها.

المطلب الثاني: أسباب التباس ألفاظ الجرح والتعديل

إن الوهم في فهم كلام النقاد على حقيقته يعود لأسباب منها: التباس ألفاظ الجرح والتعديل على المشتغل في نقد الأحاديث، وهذا الالتباس له أسباب هي:

أولا: جهل الباحث باصطلاحات النقاد الخاصة في ألفاظ الجرح والتعديل.

لبعض النقاد اصطلاحات خاصة في الحكم على الراوي، يجب على المشتغل في علم الحديث معرفة مراد الناقد بها حتى لا يحملها على غير مراده بها، والجهل بهذه الاصطلاحات قد تتسبب بحمل اللفظ على أنه جرح ومراد الناقد به التعديل، أو أن تحمل على التعديل ومراده به الجرح، ومن الأمثلة على ذلك:

١ . قول أبي حاتم الرازي في بعض الرواة: أعرابي مجهول.

ظاهر هذا اللفظ يقضي بجهالة الراوي ولكن أبا حاتم يقول ذلك في الصحابي الذي لم يرو عنه أئمة التابعين، فمدلاج بن عمرو قال فيه ابن أبي حاتم: (مدلاج بن عمرو السلمي حليف بني عبد شمس سمعت أبي يقول: هو مجهول) [(١)].

(١) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، "الجرح والتعديل". (ط ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م)، ٨: ٤٢٨.

وقد بيَّن الحافظ ابن حجر في " لسان الميزان" في ترجمة " مدلاج " مرادَ أبي حاتم في وصف الصحابي بالجهالة؛ فقال: (وكذا يصنع أبو حاتم في جماعة من الصحابة، يطلق عليهم اسم الجهالة، لا يريد جهالة العدالة، وإنما يريد أنه من الأعراب الذين لم يروِ عنهم أئمة التابعين. . وهذا رجلٌ من أهل بدر، ولم يتخلَّف عن ذكره أحد ممن صنف في الصحابة)[١].

ومراد الحافظ هو أن إطلاق أبي حاتم الجهالة ها هنا لا يريد بها جهالة العين أو الحال؛ وإنما مقصده أنه لم يشتهر كاشتهار غيره من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم.

وعدم معرفة اصطلاح أبي حاتم في حكمه على هذا الصحابي بقوله أعرابي مجهول جعل ابن الجوزي يدرجه في كتاب " الضعفاء والمتروكون " مع نقله لحكم أبي حاتم فيه بأنه مجهول [٢]، أما الذهبي فذكره في كتابه " المغني في الضعفاء " فحكم عليه بأنه لا يعرف [٣]، مع أن كثيرا ممن ألف في الصحابة قد جزموا بصحبته وعدالته.

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "لسان الميزان". تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م)، ٨: ٢٣.

(٢) أحمد بن شعيب النسائي، "الضعفاء والمتروكون". تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (ط١، حلب: دار الوعي، ، ١٣٩٦هـ)، ٣: ١١٢.

(٣) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "المغني في الضعفاء"، تحقيق: نور الدين عتر، (د ط، قطر: دار إحياء التراث، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م)، ٢: ٦٥٠.

٢ . قول عثمان بن أبي شيبة ويعقوب بن شيبة فلان ثقة عابد.

ظاهر هذا اللفظ أنه تعديل للراوي، والحقيقة أنهما يطلقان هذا الوصف على من هو ضعيف الحفظ، ويقصدان أنه عدل في دينه، أو أنه من العباد الزهاد وإن كان ضعيفاً في حفظه، وذلك كقول عثمان بن أبي شيبة في محمد بن الحسن الأسدي قال: ثقة صدوق، فسأله ابن شاهين قلت هو حجة؟ قال أما حجة فلا وهو ضعيف [(١)].

وقال يعقوب بن شيبة في محمد بن سابق هو ثقة وليس ممن يوصف بالضبط. وقد ضعفه الأئمة فقال أبو حاتم لا يحتج به، وروي عن ابن معين أنه ضعفه [(٢)].

وقال يعقوب بن شيبة في الربيع بن صبيح السعدي رجل صالح صدوق ثقة ضعيف جدا[(٣)]. فانظر كيف وصفه بأنه ثقة وضعيف جدا، وهكذا حكمه في بعض الرواة ممن هم من المجروحين عند الأئمة وفي حكمه عليه يقول ثقة، فعرف أن مراده بتوثيقه أنه عدل في دينه،

(١) عمر بن أحمد بن شاهين، "تاريخ أسماء الثقات"، تحقيق: صبحي السامرائي، (ط١، الكويت: الدار السلفية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، ١: ٢١٠.

(٢) ينظر: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، تحقيق: علي محمد البجاوي، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م)، ٣: ٥٥٥.

(٣) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "تهذيب التهذيب"، (ط١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ)، ٣: ٢٤٨.

لا أنه جمع بين الضبط والعدالة.

ويلتبس حكمه عندما يطلق في الراوي حكم التوثيق دون الكلام عن ضبطه فيظن أنه توثيق له في جانب الضبط والعدالة معا، فقد وثق رواة ضعفهم غيره من النقاد، فجاء في ترجمة عبد الرحمن بن عبد العزيز ابن عبد الله بن عثمان بن حنيف الأنصاري قال يعقوب بن شيبة ثقة، وقال أبو حاتم شيخ مضطرب الحديث، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين شيخ مجهول، وقال الأزدي ليس بالقوي عندهم [١].

٣ . فلان منكر الحديث.

كثير من النقاد يطلقون النكارة في الجرح الشديد كصنيع البخاري[٢] ومسلم[٣] والدارقطني[١] وأبي حاتم[٢]، فقد روي عن الإمام

(١) ينظر: ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٦: ٢٢٠. وينظر حكمه في عبد الله بن سلمة المرادي: ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٥: ٢٤١.

(٢) ينظر: محمد بن إسماعيل البخاري، "التاريخ الكبير". عناية محمد عبد المعيد خان، (دط، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، دت)، ١: ٣٧، ١: ٨٨، ترجمة رقم: ٢٤٢، ١: ١٦٣، ترجمة رقم: ٤٨٤، ١: ١٧١، ترجمة رقم: ٥١٢، ١: ٢٠٢، ترجمة رقم: ٦٢٥. ؛ وينظر: عبد الجواد حمام، "التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله ورده". (ط٢، سوريا: دار النوادر، ١٤٣٢، ٢٠١١)، ٤٧٢- ٤٧٧.

(٣) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "الجامع الصحيح ". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٤م)، ١: ٦.

البخاري أنه قال: (كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه)[٣]، وقال الإمام مسلم: (وكذلك، من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله) [٤].

إلا أن الإمام أحمد ويحيى بن سعيد القطان والبرديجي يطلقون النكارة على تفرد الراوي بالرواية وقد يكون المتفرد هو أحد الثقات، فلا يلزم من هذا الإطلاق عندهم الحكم بضعف الراوي.

---

(١) علي بن عمر الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية". تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥)، ١: ١٢١؛ علي بن عمر الدارقطني، "الضعفاء والمتروكون". تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٥٩، (١٤٠٣هـ)، ١: ٢٥٧. ٦٠، (١٤٠٣)، ٢: ١٥٢.

(٢) ينظر: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ١: ٤٢، ٢: ٨٣، ٨٧، ١١٤، ١١٥.

(٣) علي بن محمد ابن القطان الفاسي، "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام". تحقيق: الحسين آيت سعيد، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م)، ٢: ٢٦٤، الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، ١: ٦.

(٤) مسلم، "الجامع الصحيح"، ١: ٦.

جاء في ترجمة محمد بن إبراهيم التميمي: قال أحمد: يروي أحاديث مناكير. قال الحافظ ابن حجر: قلت المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك وقد احتج به الجماعة [١].

وجاء في ترجمة قيس بن أبي حازم: قال يحيى بن سعيد القطان: (ابن أبي حازم منكر الحديث، ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير منها حديث الحوأب، قال الحافظ ابن حجر: ومراد القطان بالمنكر الفرد المطلق، وقال الذهبي اجمعوا على الاحتجاج به ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه) [٢].

وجاء في ترجمة يونس بن القاسم الحنفي أبي عمر اليمامي، قال الحافظ ابن حجر: (وثقه يحيى بن معين والدارقطني وقال البرديجي منكر الحديث، قلت أوردت هذا لئلا يستدرك وإلا فمذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة فلا يكون قوله منكر الحديث جرحا بينا كيف وقد وثقه يحيى بن معين) [٣].

---

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وعناية محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات الشيخ ابن باز، (دط، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ١: ٤٣٧.

(٢) ينظر: ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٨: ٣٨٨ - ٣٨٩.

(٣) ابن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ١: ٤٥٥.

٤ . قول ابن المبارك في الراوي: قد عرفته.

يظهر من هذه العبارة أن حديث هذا الراوي لم يكن مقبولا لجهالته ثم عرفه ابن المبارك وأزيلت عنده عنه الجهالة فصار يأخذ بحديثه وهذا يعني أن هذا اللفظ من ألفاظ التعديل.

لكن الصحيح أن هذا اللفظ يستعمله ابن المبارك في الجرح الشديد، فقد جاء في ترجمة عبد السلام ابن حرب بن سلم النهدي الملائي قال الحسن بن عيسى: سألت ابن المبارك عنه فقال: قد عرفته، قال الحسن بن عيسى: وكان إذا قال قد عرفته فقد أهلكه) [(١)].

ثانيا: اختلاف معنى اللفظ جرحا وتعديلا باختلاف ضبطه.

١ . فلان مصحف.

وصف الراوي بأنه مُصْحَف أو مِصْحَف هو مدح له يراد به الصدق والإتقان وأنه لا يخطئ تشبيها له بالمصحف، فمن ذلك: قال الفلاس في الأعمش: "كان الأعمش يسمى المصحف من صدقه" [(٢)]. وقال شعبة كنا نسمي مسعرا المصحف [(٣)]، قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن مسعر بن كدام إذ اختلف الثوري ومسعر؟ فقال: يحكم

(١) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٦: ٣١٧.

(٢) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "تذكرة الحفاظ". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م)، ١: ١١٦.

(٣) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ١: ١٥٤.

لمسعر فانه قيل: مسعر مصحف) [١].

وقد يكون ضبط الكلمة: مُصَحِّفٌ أي المغيِّر لما يرويه لقلة عنايته بأصوله، قال ابن منظور: (المصَحِّف والصَّحَفيُ الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف مُوَلِّدة) [٢].

مثال: جاء في ترجمة حبيب بن أبي حبيب الحنيفي قال عنه عوام بن إسماعيل: كان مُصَحِّفا؛ جاء إلى ابن عينية فقال له: حدثكم المسعودي عن جواب التيمي؟ فرده عليه خواب، وقرأ حدثكم أيوب عن ابن سيرين قالها بالمعجمة) [٣].

٢ . فلان مود:

يختلف معنى هذه اللفظة جرحاً وتعديلاً بحسب ضبطها: فإن كانت بالتخفيف " مُوْد" فهو تجريح يكون بمعنى هالك وهو من قولهم: أوْدى فلان أي هلك. وبالتشديد مع الهمزة " مُؤدّ " فهو تعديل لأن معناها حسن الأداء، قال ابن دقيق العيد: (اختلف في ضبطه فمنهم من خففه أي هالك، ومنهم من شدده أي حسن الأداء) وقد ذكر الذهبي قول ابن دقيق بعد قول أبي حاتم في سعد ابن سعيد أخي يحيى

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٨: ٣٦٩.

(٢) محمد بن مكرم ابن منظور، "لسان العرب". (ط١، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، ٩: ١٨٦.

(٣) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٢: ١٨٢.

بن سعيد الأنصاري: مُوْد " [١].

وقال ابن حجر: (وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى ابن معين أنه قال سعد بن سعيد الأنصاري مؤدي، قال أبو الحسن بن القطان: اختلف في ضبط هذه اللفظة فمنهم من يخففها أي هالك، ومنهم من يشددها أي حسن الأداء) [٢].

وقال السخاوي: (ينبغي تأمل الصيغ، فرب صيغة يختلف الأمر فيها بالنظر إلى اختلاف ضبطها ؛ كقولهم: فلان مود ؛ فإنها اختلف في ضبطها، فمنهم من يخففها ؛ أي: هالك، قال في الصحاح: أودى فلان ؛ أي: هلك، فهو مود. ومنهم من يشددها مع الهمزة ؛ أي: حسن الأداء) [٣].

٣ . فلان على يدي عدل[٤].

جاء في لسان العرب " وقولهم للشيء إذا يئس منه: وضع على يدي عدل هو العدل بن جزء ابن سعد العشيرة كان ولي شرط تُبَّع،

(١) الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، ٢: ١٢٠.
(٢) ابن حجر العسقلاني، "تهذيب التهذيب"، ٣: ٤٧١.
(٣) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي". تحقيق: علي حسين علي، (ط١، مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م)، ٢: ١٣٣.
(٤) سيأتي البيان فيمن وقع له الالتباس من العلماء في استعمال هذا اللفظ. ينظر: ص ٥٩ من البحث.

فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه فقال الناس: وضع على يدي عدل، ثم قيل ذلك لكل شيء يئس منه "[١].

ومن أشهر من عرف بتجريح الرواة بهذا اللفظ هو الإمام الفرد إمام أهل المشرق أبو حاتم الرازي رحمه الله، فقد سأله ابنه أبو محمد عن بعض الرواة – كما في كتاب الجرح والتعديل- فأجابه بهذا اللفظ إما مفردا أو مقرونا بغيره من ألفاظ الجرح [٢].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن خالد الواسطي أن أبا حاتم قال: هو على يدي عدل [٣]. فقال الحافظ: (وقوله: " على يدي عدل " معناه قرب من الهلاك وهذا مثل للعرب كان لبعض الملوك شرطي اسمه عدل فإذا دفع عليه من جنى جناية جزموا بهلاكه غالبا ذكره ابن قتيبة وغيره وظن بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب) [٤].

وحجة من ظن أنها توثيق أنه ضبط هذا اللفظ بكسر دال (يدي) وإفرادها ورفع عدل (عَلَىْ يَدِي عَدْلٌ) وهو على الخبرية ولكن الصواب بفتح الدال وتثنية " يد " وإضافتها إلى " عدل " وجر " عدل " بالإضافة إليها، والذي أشار إليه ابن حجر هو شيخه العراقي، فإنه

(١) ابن منظور، "لسان العرب"، ١١: ٤٣٦.
(٢) ينظر: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢: ٥٥٠، ترجمة رقم ٢٢٨٤، ٦: ١٠٣، ترجمة رقم: ٥٤٢، ٧: ٢٤٤، ترجمة رقم: ١٣٣٨.
(٣) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٧: ٢٤٤، ترجمة رقم: ١٣٣٨.
(٤) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٩: ١٤٢.

كان يقول في عبارة أبي حاتم هذه إنها من ألفاظ التوثيق، وكان ينطق بها هكذا (عَلَىْ يَدِي عَدْلٌ)، وقال ابن حجر: كنت أظن ذلك كذلك إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة جبارة بن المغلس: سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث، ثم قال :سألت أبي عنه فقال: هو على يدي عدل؛ ثم حكى أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف؛ ولم ينقل عن أحد فيه توثيقاً؛ ومع ذلك ما فهمت معناها ولا اتجه لي ضبطها؛ ثم بان لي أنها كناية عن الهالك وهو تضعيف شديد؛ ففي كتاب إصلاح المنطق ليعقوب بن السكيت عن ابن الكلبي قال: جزء بن سعد العشيرة بن مالك، من ولده العدل، وكان ولِيَ شُرَط تبَّع فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فمن ذلك قال الناس: وضع على يدي عدل ومعناه هلك) [(١)].

وقد سبق العراقي إلى هذا الوهم الذهبي عندما اعتبر هذا اللفظ من ألفاظ التعديل؛ قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن يعقوب بن محمد الزهري فقال: هو على يدي عدل، أدركته ولم أكتب عنه) [(٢)]. ولما نقل الذهبي حكم أبي حاتم فيه قال: (يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري العوفي المدني. . . وهاه أبو زرعة وغيره وقواه أبو حاتم) [(٣)].

(١) ينظر: السخاوي، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي"، ٢: ١٣٣ ـ ١٣٤.
(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٩: ٢١٥.
(٣) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة". تحقيق: محمد عوامة، (ط١، جدة: دار القبلة، ١٤١٣هـ،

وقال الذهبي: (محمد بن خالد بن عبد الله الطحان. . . ضعفه أبو زرعة وغيره وقال أبو حاتم هو على يدي عدل) [١].

ثالثا: اختلاف معنى اللفظ جرحا وتعديلا باختلاف سياق الكلام.

يقصد بالسياق المعنى الذي يقصده المتكلم، ويفهمه السامع من الكلام، تبعا لما قبله وما بعده، وحتى يُفهم الكلام على وجهه فالواجب أن يؤخذ كاملا دون بتر أو إنقاص، فقد يؤخذ الكلام على أنه خبر وهو في الحقيقية استفهام، وقد يفهم الاستفهام على أنه تقرير وهو استنكار، وقد يكون الكلام من قبيل المزاح فيؤخذ على الجد، فيفهم كلام الجارح أو المعدل على غير مراده بسبب إهمال السياق الذي ورد فيه الحكم على الراوي.

١ . فلان صحفي:

يقال فلان صحفي فيمن أخذ علمه من بطون الكتب ولم يأخذه من أفواه أهل العلم، ووجه الجرح بهذا أنه يتصحف عليه الأسماء والألفاظ ويحفظها على غير وجهها، وقد يخطئ أخطاء فاحشة، ولذا يرد هذا اللفظ أحيانا في الجرح الشديد، قال شعبة: قال لي أيوب: لا ترو عن خلاس – أي ابن عمرو الهجري- فإنه صحفي " [٢].

١٩٩٢م)٢: ٣٩٦.

(١) الذهبي، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"، ٢: ١٦٧.

(٢) أحمد بن محمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله"، تحقيق:

وهذا اللفظ قد يلتبس بسبب استعماله في المزاح بين العلماء فيظن أنه تجريح من أحدهم للآخر، مثال: قال يزيد بن هارون: لما حدثنا شعبة بحديث المقدام أبي كريمة في حق الضيف، فقال شعبة: فيكم أحد سمعه من حريز بن عثمان؟ قال: قلت: أنا، قال: حدثني به، قال: قلت: لا أحفظه. قال: صحفيون؟ فضحك يزيد " [1]. وهذا على سبيل المزاح، وإلا فيزيد إمام حافظ.

٢ . فلان لم يكن يدري إيش الحديث:

هذا اللفظ بمفرده يدل على ذم الراوي على أنه لم يشتغل بالحديث ولم يكن أهله، بل ليس له معرفة به بتاتا. ولكنه قد يرد حكما في راوٍ ثقة وذلك عند مقارنته بجهابذة الحديث فيظن أنه جرح في الراوي بسبب إهمال سياقه؛ كما جاء في تاريخ بغداد في ترجمة خلف بن هشام البزار: عن محمد ابن حاتم الكندي، يقول: سألت يحيى بن معين عن خلف البزار فسمعته يقول: خلف البزار لم يكن يدري إيش الحديث، إنما كان يبيع البزر. قلت ـ أي الخطيب البغدادي ـ: أحسب أن الكندي سأله عن حفاظ الحديث ونقاده، فأجابه يحيى بهذا القول، والمحفوظ ما ذكرناه من توثيق يحيى له) [2]. فتبين أن هذا الراوي ثقة

وصي الله عباس، (ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ)، ١: ١٤١.

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ١: ١٧٤.

(٢) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد". تحقيق: بشار عواد، (

ولكن بسبب سؤال محمد الكندي عن حاله مقارنة مع الحفاظ وكبار المحدثين فقال فيه يحيى بن معين ما قال، ولولا تنبيه الخطيب البغدادي على السياق الذي ورد فيه هذا الحكم لقيل أن ابن معين يضعفه.

٣ . فلان ثقة وليس بمحل أن يقال له حجة أو ليس بالحجة.

هذا اللفظ نفي لكون الراوي في منزلة من قيل فيه " حجة " وليس نفي أنه ثقة يحتج به من غير متابع. وقد قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن يونس (كان ثقة وليس بحجة).

قال المعلمي اليماني: (وعثمان على قلة كلامه في الرجال يتعنت وكلمة " ليس بحجة لا تنافي الثقة) [(١)].

وقد يقولون: " ثقة وليس بحجة " على من هو بمنزلة " صدوق " كما ترجم الذهبي لقول ابن معين في محمد بن إسحاق " ثقة وليس بحجة " بقوله " صدوق" [(٢)].

وقد يقولون: ثقة ولا يحتج به أو ليس ممن يحتج به أو ثقة وليس

ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ)، ٨: ٣٢٦.

(١) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، عناية: زهير الشاويش، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، ٤٤١.

(٢) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد". تحقيق: إبراهيم إدريس، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م)، ١٦٣ - ١٦٤.

كل أحد يحتج به. فهذا معناه أنه ثقة في دينه ولكنه قليل الضبط فلا يحتج به بمفرده والعبرة بالسياق والله أعلم[1].

رابعا: اختلاف معنى اللفظ جرحا وتعديلا بناء على من قيل فيه من الرواة.

يستعمل النقاد أحيانا ألفاظا تحتمل التعديل وتحتمل التجريح، ويتبين مراد الناقد من خلال الراوي الذي أطلق فيه هذا اللفظ، ولهذا لا يمكن معرفة مراد الناقد إلا بالاستعانة بكلام غيره من النقاد لمعرفة مراده هل هو تعديل أم تجريح، ومن هذه الألفاظ:

١ ـ فلان أكثرنا غرائب، أو فلان كثير الفوائد والغرائب.

هذا اللفظ يحتمل التوثيق ويحتمل التجريح؛ فيعد توثيقا إذا أطلق في الراوي المعروف باجتهاده في الطلب لأن من شأن المجتهد أن يقف على ما لم يقف عليه غيره أو يحفظ ما نسيه غيره، وقد يخصه شيوخه بأحاديث لم يحدثوا بها غيره، وليس هذا كتمانا للعلم فقد يكون الحديث مشهورا عن طريق شيخ نازل الإسناد، أو قد يكون الشيخ عسراً في الرواية، ولا يكثر عنه إلا من كثرت ملازمته له وهذا شأن المكثرين أهل الرحلة والطلب.

فمن استعمال هذه الألفاظ في التوثيق ما جاء في ترجمة حاجب

(١) مصطفى بن إسماعيل المأربي، "شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل". (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١١هـ، ١٩٩١م)، ١٢٥.

ابن مالك بن أبي بكر أركين أبو العباس الضرير فقال أبو الشيخ الأصبهاني: كان حافظا ذكيا كثير الفوائد. وقال الخطيب: كان ثقة. وقال السمعاني: كان حافظا مكثرا جليل القدر، وقال ابن الجوزي: ثقة. وقال الذهبي: المحدث الثقة [١]. وقال مسلم بن الحجاج: وللزهري نحو من تسعين حديثا يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد [٢].

ويعد هذا اللفظ تجريحا إذا كان الموصوف به من الرواة ممن ليس معروفا بالطلب فمن أين الغرائب والفوائد تأتي إليه؟ إما أن يكون مغفلا شديد الخطأ، وإما أن يكون سارقا.

فمن أمثلته ما جاء في ترجمة محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة العجلي ـ الذي اتهم بسرقة الحديث ـ أن ابن نمير قال: كان أضعفنا طلبا وأكثرنا غرائب " [٣].

(١) ينظر: عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني، "طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها". تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م)، ٣: ٥٠٢. الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٩: ١٩١. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، ١١: ١٥٩.

(٢) مسلم بن الحجاج، "الجامع الصحيح"، ٣: ١٢٦٨.

(٣) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٩: ٥٢٦.

ونحوه قول ابن عمار في يحيى بن عبد الحميد العماني: " سقط حديثه، قيل له: فما علته؟. قال: لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب، ولا لأهل المدينة، ولا لأهل بلد حديث جيد غريب إلا رواه هذا " وابن العماني قد صرح بكذبه وتركه غير واحد من الأئمة [(١)].

وكقولهم فلان لا يفوته حديث جيد أو فرد، جاء هذا اللفظ في ترجمة الفضل بن سهل البغدادي الأعرج[(٢)].

ومثله قولهم: فلان ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها لا يشاركه فيها أحد، قاله البخاري في محمد بن إسحاق [(٣)]، فلا بد من النظر في أقوال النقاد ليعرف هل المقصود التعديل أم التجريح من هذه الألفاظ لئلا تلتبس على الناظر مثل هذه الأحكام.

٢ . فلان ينبغي أن تكتبوا حديثه كله.

هذا اللفظ يحتمل تليين الراوي بأن حديثه يكتب للاعتبار أو للاختبار، وقد يكون وضاعا يكتب حديثه ليعرف وليحذر من مروياته، ويحتمل هذا اللفظ توثيق للراوي فيكتب حديثه كله فلا يفرط به لقوة حفظه أو لعلو إسناده، ولمعرفة دلالة هذا اللفظ تعديلا وتجريحا ينظر في

(١) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١١: ٢٤٦؛ وينظر: المأربي، "شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل"، ٢٢٦.

(٢) الذهبي، "تذكرة الحفاظ"، ٢: ٥٥٣.

(٣) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٩: ٤١ ـ ٤٢.

حال الراوي عند النقاد.

مثال: روى الخطيب البغدادي بسنده إلى إبراهيم الحربي أنه قال في عبد الله بن إدريس الأودي: كان ابن إدريس جار بني أبي شيبة، فلم يكتبوا عنه كثير شيء، وكان ينبغي أن يكتبوا حديثه كله [(١)].

قال قاسم المطرف في أحمد بن محمد بن عمر أبي سهل الحنفي اليمامي: " كتبت عن اليمامي هذا بسر من رأى خمسمائة حديث ليتها كانت خمسة آلاف حديث ليس عند الناس منها حرف" [(٢)]، وهذا قد يتبادر منه للقارئ أنه تعديل، لأن المحدث لا يتمنى زيادة حديثه عن شيخ من شيوخه إلا لفرحة بهذه الأحاديث ولو كانت لا تنفق عنده لَمَا رغب في أصلها فضلاً عن الزيادة، لكن اليمامي هذا جرحوه بشدة؛ كذبه أبو حاتم وغيره، فالظاهر أن القاسم يرغب في كثرة الأخذ عنه للمعرفة، فإنهم يكتبون أحاديث الرواة إما للاحتجاج بها، أو للنظر فيها للاعتبار، أو للتحذير منها كي لا يَقلب إسناده أحدُ الكذابين ويغيّرُه بالثقات فيروج الحديث وينفق ولا يعرفه من لا علم عنده، والله أعلم.

٣ . فلان مختلف عنه في الأسانيد:

يحتمل هذا اللفظ التعديل والتجريح، فإذا كان الراوي من الحفاظ

(١) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٩: ٤٢٠.

(٢) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٥: ٦٦.

المتقنين المكثرين في السماع فيكون قد سمع الحديث من طرق عدة فاختلف الرواة عنه، كل بحسب ما سمع منه، مع صحة الطرق وتعددها، فيكون ذلك مدحا في الراوي، ويحتمل هذا اللفظ التجريح إذا لم يكن الراوي من المكثرين فاختلاف الرواة عنه يدل على وهمه في الرواية مرة يرويه عن فلان ومرة عن آخر فاختلاف الرواية عنه يدل على ضعف في حفظه.

فمن أمثلة وروده في الجرح ما ورد عن الإمام أحمد أنه قال: سماك ابن حرب أصلح حديثا من عبد الملك بن عمير، وذلك أن عبد الملك بن عمير يختلف عليه الحفاظ [(١)].

وقال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عن عاصم بن عبيد الله فقال: قال لي محمد بن عبد الله بن نمير عاصم بن عبيد الله أحب إليك أم ابن عقيل؟ فقلت: ابن عقيل يختلف عليه في الأسانيد، وعاصم منكر الحديث في الأصل وهو مضطرب الحديث، وقال: سألت أبي عن عاصم بن عبيد الله فقال منكر الحديث مضطرب الحديث ليس له حديث يعتمد عليه وما أقربه من ابن عقيل [(٢)].

فحاصل حكم أبي زرعة في ابن عقيل بقوله: يختلف عليه في الأسانيد أنه تجريح له بدلالة تشبيه أبي حاتم لعاصم الذي وصف

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٤: ٢٧٩.
(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٦: ٣٤٨.

حديثه بالنكارة والاضطراب بأنه يقرب منه.

وروى ابن عساكر بإسناده عن حنبل بن إسحاق قال سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل قال عكرمة مضطرب الحديث مختلف عنه [١]. فانظر كيف قرن الإمام أحمد بين وصفه لعكرمة بالاضطراب وكونه مختلف عنه للدلالة على عدم ضبطه للحديث وضعف حفظه له مما يدل على أن الاختلاف عليه جرح فيه.

وقد وقع الاختلاف عن الرواة الحفاظ كالزهري وغيره وقبل النقاد الاختلاف عنهم لكثرة حديثهم وسعة اطلاعهم فقد يروي الراوي المكثر الحديث الواحد على ألفاظ متعددة وأسانيد متغايرة بحسب ما يصل إليه الحديث ولا يعد ذلك مطعنا في حفظه، وربما اختُلف على الراوي ويكون منشأ هذا الاختلاف هو ضعف تلاميذه أو شيوخه فلا يعد هذا الاختلاف جرحا في الراوي، ومما يؤد ما سبق ما قاله الحافظ ابن حجر في بيان منهج الإمام البخاري في إخراج الحديث عن الراوي المختلف عنه، فقال: (من عادة البخاري أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يحتج بها خلاف على بعض رواتها ساق الطريق الراجحة عنده مسندة متصلة وعَلّق الطريق الأخرى؛ إشعاراً بأن هذا اختلاف لا

(١) علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، "تاريخ دمشق". تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، (دط، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م)، ٤١: ١١٧.

يضر؛ لأنه إمّا أن يكون للراوي فيه طريقان، فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا. فلا يكون ذلك اختلافاً يلزم منه اضطراب يوجب الضعف) [1].

٤ . فلان لا يروى عنه.

هذا اللفظ يحمل على جرح الراوي إذا كان خبرا بقصد النهي بمعنى أنه ليس أهلاً لأن يروى عنه، وقد يكون للإخبار عن حاله بأنه ليست له رواية وعندئذ لا يكون جرحا في الراوي فقد ذكر أبو حاتم في بعض الصحابة هذا اللفظ بمعنى أنهم ليست لهم رواية كما هو في ترجمة رافع بن عنجرة ورافع بن المعلى ورافع بن مالك [2].

الالتباس يأتي من عدم معرفة قصد الناقد في إطلاق هذه العبارة في راوٍ ما، فهل " لا " هي ناهية أم نافية وهنا لابد للباحث أن يطلع على أقوال النقاد الآخرين لفهم المقصود.

ومثال ذلك: قال الإمام البخاري: ربيع بن عبد الله بن خطاف أبو محمد الأحدب من أصحاب عباد المنقري، بصري، سمع الحسن وابن سيرين، روى عنه موسى مراسيل، قال علي: كان ابن مهدي يثني

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "النكت على مقدمة ابن الصلاح". تحقيق: ربيع بن عبد الهادي بن عمير، (ط١، المدينة المنورة: المجلس العلمي، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، ١: ٣٦٢ – ٣٦٣.

(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣: ٤٨٠.

عليه، وقال يحيى: لا يروى عنه [١]. هذه العبارة تحتمل الإخبار أنه مجهول لا يروى عنه، وتحتمل التجريح والنهي عن الرواية عنه، وبالرجوع إلى كتب الجرح والتعديل تبين أن المراد هو النهي عن الرواية عنه، فروى ابن أبي حاتم بإسناده إلى ابن المديني، قال: سألت يحيى ابن سعيد القطان عن الربيع بن عبد الله بن خطاف وقلت له أن عبد الرحمن بن مهدي يثني عليه، فقال: أنا اعلم به وجعل يضرب فخذه تعجبا من عبد الرحمن وقال: لا ترو عنه شيئا فقلت لا أروي عنه حديثا أبدا [٢].

وقال ابن أبي حاتم: ربيعة بن يزيد السلمي ليس بمشهور ولا يروى عنه الحديث وقال بعض الناس له صحبة سمعت أبي يقول ذلك [٣]. ظاهر الكلام يدل على أن المراد أنه مجهول لا يروى عنه بدلالة قوله ليس بمشهور، وقد جزم البخاري بأن له صحبة [٤] إلا أن ابن عبد البر حمل كلام أبي حاتم على غير ما ذكرت فقال: (وأما ربيعة بن يزيد السلمي فكان من النواصب يشتم عليا رضي الله عنه قال أبو حاتم الرازي: لا يروى عنه ولا كرامة، ولا يذكر بخير، ومن ذكره في الصحابة فلم يصنع شيئا. هذا كله بخطه) [٥]. وقد بحثت عن النص الذي نقله

(١) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٣: ٢٧٢.
(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣: ٤٦٦.
(٣) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٣: ٤٧٢.
(٤) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٣: ٢٨٠.
(٥) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، "الاستيعاب في معرفة الأصحاب".

ابن عبد البر عن أبي حاتم فلم أجده، وقد استدرك غير واحد على ابن عبد البر الحكم له بالصحبة اعتمادا على قول البخاري[١].

٥ . فلان الاشتغال بحديثه شغل لا يحتاج إليه.

يحمل هذا اللفظ على معنى التعديل للراوي وهو تعديل في أعلى درجاته لأنه وصل إلى مرحلة لا حاجة أن ندرس إسناد حديثه لانتقاءه في الرواية.

ويحمل على التجريح إذا كان الراوي متروكا كذابا فعندئذ لا حاجة لنا في حديثه لأنه لا يصلح للاعتبار فضلاً عن الاختبار أو الاحتجاج.

ومثال ذلك قول الجوزجاني: (حسين بن عبد الله لا يشتغل بحديثه) [٢]. وبالنظر في كتب الرجال يتبين أن المراد من قول الجوزجاني هو الجرح الشديد لأنه متروك ولا يستفاد من حديثه[٣].

تحقيق: علي محمد البجاوي، (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م)، ٢: ٤٩٣-٤٩٤.

(١) ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "الإصابة في تمييز الصحابة". تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ٢: ٣٩٨.

(٢) إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني، "أحوال الرجال". تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، (دط، باكستان: حديث اكادمي، دت)، ٢٣٥.

(٣) ينظر: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق:

٦ . فلان يجمع بين الأسانيد.

هذه الصفة في الرواية تحتاج إلى درجة عالية من الحفظ والتثبت، وربما فعلها من في حفظه شيء فلم يحكم الرواية، وذلك بأن يجمع الراوي عددا من شيوخه فيروي عنهم جميعا، وكثيرا ما يكون بينهم اختلاف في الإسناد أو المتن، فيحمل حديث بعضهم على بعض دون تمييز، ويستدل الأئمة بهذا على أن هذا الراوي في حفظه شيء، ويتأكد هذا في حال جمعه لعدد من شيوخه.

مثال: قال ابن رجب: (قال أحمد في رواية الأثرم في حديث حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة، عن أبي أسماء عن أبي ثعلبة الخشني، عن النبي صلى الله عليه وسلم " في آنية المشركين " قال أحمد: هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسنادا واحدا، وهم يختلفون) [(١)]. والوهم أن حماداً ذكر أبي أسماء الرحبي في طريق أيوب وأن الصواب فيه: عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة [(٢)].

وقال أبو يعلى الخليلي: (ذاكرت بعض الحفاظ قلت: لِمَ لَمْ

عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م)، ٣: ٢١٤.

(١) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، "شرح علل الترمذي". تحقيق: همام سعيد، (ط١، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م)، ١: ١٥٣.

(٢) إبراهيم بن عبد الله اللاحم، "الجرح والتعديل". (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م)، ١١٩.

يُدخل البخاري حماد بن سلمة في " الصحيح "؟ قال: لأنه يجمع بين جماعة من أصحاب أنس يقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب وربما يخالف في بعض ذلك فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد فيقول: أخبرنا مالك وعمرو بن الحارث والأوزاعي ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ) [1].

من خلال ما سبق يتبين أن هذا اللفظ يطلق في التعديل والتجريح، ويتميز ذلك فيمن أطلق من الرواة؛ فإن كان في منزلة عالية من الحفظ والإتقان دل ذلك على تصحيح صنيعه في الجمع بين الشيوخ في الإسناد الواحد، وإن كان في حفظه شيء دل على تخطئته في ذلك والله أعلم.

٧ . فلان يجيب عن كل ما يسأل:

الظاهر من هذا اللفظ أن الراوي بحر واسع العلم لأنه لا يجيب عن كل ما يسأل إلا من كان هذا وصفه وهذا ظاهره المدح، لكن في الحقيقة هذا لفظ تجريح يدل على أن الراوي يقبل التلقين، وقد يكون كذابا، وصورة ذلك أن يُدفع إليه جزء من الأجزاء الحديثية ويقال له: حدثك فلان بكذا قال: حدثنا فلان بكذا أن فلانا حدثه. وهذا ليس

(١) خليل بن عبد الله الخليلي، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، تحقيق: محمد سعيد إدريس، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ)، ١: ٤١٦.

من حديثه، بل هو من حديث غيره، وهذا منه على سبيل الغفلة والوهم، ولو فعل ذلك متعمدا لكان كذابا.

مثال: ما جاء في ترجمة رشدين بن سعد المهري: "كان يجيب في كل ما يسأل ويقرأ كل ما يدفع إليه سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه ويقلب المناكير في أخباره على مستقيم حديثه "[(١)].

خامسا: وصف الراوي بوصف لا يلزم منه جرح أو تعديل.

١ . فلان عدل في الشهادة أو مقبول الشهادة عند الحكام.

وصف الراوي بأنه عدل في الشهادة أو أنه مقبول الشهادة لا يلزم منها توثيق أو تجريح لتفريق العلماء بين الرواية والشهادة، فالشاهد الذي هو مقبول الشاهدة قد حاز صفة العدالة، أما الضبط فقد يكون ضابطا وقد يكون ضبطه خفيفا أو ضعيفا، وعليه فقد يكون ثقة أو ليس بثقة، فلا يقتضي هذا الوصف تعديل أو تجريح.

قال الخطيب في أحمد بن عبد الله الهاشمي: كان صدوقاً ديِّناً مقبول الشهادة عند الحكام[(٢)]. وقال في أحمد بن محمد أبي علي البزاز النيسابوري: (كان ثقة مقبول الشهادة عند الحكام)[(٣)]. ونحوه قولهم:

(١) محمد بن حبان البُستي، "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين". تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (ط١، حلب: دار الوعي، ١٣٩٦)، ١: ٣٠٣.
(٢) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٦: ١٩٩.
(٣) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٦: ٢٦٠.

"كان فلان أحد الشيوخ المعدَّلين عند الحكام أو أحد الشهود المعدلين"، قال الخطيب في أحمد بن محمد الصيرفي: (أحاديثه تدل على صدقه وثقته وكان أحد الشهود المعدلين)[١].

وقد يكون مع ذلك ضعيفاً في الرواية كما قال أبو عبد الله الصيمري في ابن الثلاج: "كان ضعيفا في الرواية عدلاً في الشهادة"[٢].

وقال الخطيب في أبي بكر أحمد بن يوسف بن أحمد بن خلاد العطار: (كان أحد الشيوخ المعدلين عند الحكام. . . وكان لا يعرف من العلم شيئا غير أن سماعه كان صحيحا)[٣].

٢ . فلان عالم أو من العلماء أو علماء الناس عيال عليه.

هذا وصف مدح في الراوي لكنه لا علاقة له بالجرح أو التعديل على القول الراجح من أقوال أهل العلم خلافا لابن عبد البر الذي ادعى أن من عرف بطلب العلم ونشره بين الناس أنه عدل [٤]، فقد

(١) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٦: ٧٧.

(٢) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٤: ٨٣.

(٣) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٦: ٤٦٩.

(٤) ا فقال: (وكل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة حتى تتبين جرحته في حاله أو في كثرة غلطه لقوله صلى الله عليه وسلم يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله). يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد". تحقيق: مصطفى

يطلق هذه الصفات فيمن هو مطعون في عدالته أو حفظه فيظن القارئ أن الناقد بهذه الأوصاف قد عدله؛ قال الذهبي في فليح بن سليمان العدوي: (كان صادقا عالما صاحب حديث وما هو بالمتين)[١].

٣ . ما جاء من أوصاف الصالحين العباد وقولهم فلان حديثه حديث الصالحين.

ما جاء من أوصاف الصالحين كقولهم كان فلان صالحاً قانتاً لله، أو كان إذا رُئي ذُكر الله، أو كان قد آلى على نفسه ألا يضحك حتى يعلم أفي الجنة هو أو في النار، أو كان إذا رأيته قلت: هذا قد وقف للحساب أو كان يعد ذنوبه، أو لو قيل له إن القيامة غدا ما كان فيه مزيد من الاجتهاد، أو كان شديد الخوف من الله، أو كان إذا قص كأنه ثكلى، أو لو طالبنا الله بحقيقة ما عليه فلان لهلكنا، أو لو كان في بني إسرائيل لنقلت إلينا شمائله[٢].

هذه الألفاظ التي تدل على العبادة والزهد لا يتوهم متوهم أنه

بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، (دط، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ)، ١: ٢٨.

(١) الذهبي، "تذكرة الحفاظ"، ١: ١٦٤.

(٢) ينظر مثل هذه الأوصاف في: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "العبر في خبر من غبر". تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني، (دط، بيروت: دار الكتب العلمية، دت)، ١: ٩١، ٩٥، ٢٠٢، ٤١٢. ٢: ١٣٢.

يلزم منها توثيق من قيلت فيه في الرواية، بل من قيل فيه أحد هذه الألفاظ فإن ثبت توثيقه في الحديث وإلا فلا يحتج به بمفرده؛ لأن الغالب على الصالحين غير الأثبات الوهم في الرواية، وقد قال يحيى بن سعيد القطان: (لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث) [1] أي لكثرة وهمهم وفحش أخطائهم وقد قال بعضهم: " إذا رأيت أحد الصالحين في إسناد فاغسل منه يدك " وذلك لاشتغالهم بالعبادة وعدم تعاهدهم للحديث مما يؤدي إلى كثرة اضطرابهم في الرواية.

قال الذهبي في صالح المري: (واعظ البصرة، روى عن الحسن وجماعة. وحديثه ضعيف. قال عفان: كان شديد الخوف من الله، إذا قص كأنه ثكلى) [2].

فدل هذا النص على عدم التلازم بين وصف الراوي بكونه صالحا وبين تعديله من جهة الحفظ والضبط.

٤ . فلان قاص أو كان قاصا أو كان واعظا أو يعظ الناس:

هذه الألفاظ ليست من ألفاظ الجرح ولا من ألفاظ التعديل، فالقاص هو الذي يعظ الناس ويذكرهم ولكن الغالب على القصاص الاشتغال بالمقطوعات والحكايات التي ترقق القلوب وعدم الاعتناء

(١) مسلم بن الحجاج، "الجامع الصحيح"، ١: ١٧؛ وينظر: المأربي، "شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل"، ١١٩.

(٢) الذهبي، "العبر في خبر من غبر"، ١: ٢٠٢.

بالمسندات وقد يكون منهم الكذابون الذين يسألون الناس بهذه القصص. ولذا قام الإمام أحمد: " ما أحوج الناس إلى قصاص صدوق".

إذا الغالب على من وصف بهذه الأوصاف أنه ضعيف، أو أن الحديث ليس من صنعته، قال أحمد في صالح المري: كان صاحب قصص يقص ليس هو صاحب آثار وحديث ولا يعرف الحديث "[١]، وقال في النهاس بن قهم أبي الخطاب البصري: " قاص " وكان يحيى يضعف حديثه ويقول: (ليس بشيء كان قاصا)[٢].

والالتباس في مثل هذه الأوصاف هو بالاغترار بها فتحمل على تعديل من قيلت فيه، أو إذا عممناها في كل الرواة وجعلنا كل من وصف بها ضعيفا وهذا خطأ لأن الراوي الذي يقص قد يكون ثبتا، قال حماد بن سلمة: (يقولون القصاص لا يحفظون فكنت أقلب على ثابت البناني حديثه ـ يعني أجرب حفظه ـ فكنت أقول لحديث ابن فلان كيف حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى؟ فيقول: لا، حدثناه فلان، وأقول لحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى كيف حديث فلان فيقول: لا حدثنا عبد الرحمن بن أبي ليلى)[٣]، فكان ثابتا قاصا ومع ذلك هو

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٤: ٣٩٦.
(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٨: ٥١١.
(٣) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢: ٤٤٩.

في الحفظ بمكان.

٥ . وصف الراوي بكونه حافظا:

لا يلزم من وصف الراوي بكونه حافظا أن يتصف بالضبط والعدالة، فهذا اللفظ لا يقتضي التعديل أو التجريح، فقد يوصف الراوي بكونه حافظا لقوة حفظه أو لكثرة محفوظاته، وهذا لا يقتضي أن يكون عدلا في دينه، ومما يدل على ذلك ما جاء في ترجمة الشاذكوني، أبو أيوب، سليمان بن داود المنقري البصري يعرف بالشاذكوني. فقال عنه أحمد: "وأحفظنا للأبواب: سليمان الشاذكوني". وسئل صالح جزرة عن الشاذكوني، فقال: ما رأيت أحفظ منه! قيل: بم كان يتهم؟ قال: كان يكذب في الحديث. وقال ابن معين: جربت على الشاذكوني الكذب. وقال البخاري: هو أضعف عندي من كل ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة. قال ابن عدي: "وللشاذكوني حديثٌ كثيرٌ مستقيمٌ، وهو من الحفاظ المعدودين من حفاظ البصرة، وهو أحد من يضم إلى يحيى وأحمد، وعلي وأنكر ما رأيت هذه الأحاديث التي ذكرتها بعضها مناكير وبعضها سرقة، وما أشبه صورة أمره بما قال عبدان: إنّه ذَهبَت كتبه، فكان يحدث حفظاً فيغلط، وإنما أتى من هناك يشتبه عليه فلجرأته واقتداره على الحفظ يمرُّ على الحديث لا أنه يتعمده)[1].

(١) ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٤: ٢٩٩ ـ ٣٠٠، ٣٠٥؛

سادسا: اختلاف معنى اللفظ جرحا وتعديلا باختلاف واقع الحال:

١ ـ فلان في أحاديثه ما ينكر عليه وفي حديثه بعض الإنكار.

هذا اللفظ ظاهره الجرح في الراوي، لكن لابد من التمييز في مثل هذه الألفاظ فتكون قدحا وجرحا في الراوي إذا كانت العهدة عليه فجاءت النكارة منه.

أما إذا كانت العهدة على غيره وروى هذه الأحاديث، أو كان ما ينكر عليه في هذه الأحاديث لا يستلزم الجرح مثل تدليس الشيوخ، فهذا لا يضر وليس بجرح، فهذا يدل على أن مثل هذه الألفاظ تتغير دلالة لفظها بحسب واقع حال الرواية.

قال الخطيب في عبد الرحيم بن واقد: (في حديثه مناكير لأنها عن ضعفاء ومجاهيل) [(١)]. وقال أحمد لما سئل عن عتاب بن بشير: (أرجو أن لا يكون به بأس روى أحاديث ناخرة منكرة وما أرى إلا أنها من قبل خصيف ـ أي ابن عبد الرحمن الجزري ـ وهو شيخ عتاب)[(٢)].

٢ ـ ومن هذا قولهم: أنكر ما روى فلان كذا:

فوقع في عبارات النقاد في حق بعض الرواة: (أنكر ما رواه فلان

الذهبي، " سير أعلام النبلاء"، ١٠: ٦٧٩ ـ ٦٨٤؛ ابن حجر، "لسان الميزان"، ٤: ١٤٢ ـ ١٤٧.

(١) ابن حجر، "لسان الميزان"، ٤: ١٠؛ الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ١١: ٨٥.

(٢) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٣، ١٤٤.

كذا)؛ وقد يكون ذلك الراوي ثقة؛ أو يكون ذلك الحديث ساقطاً أو شديد النكارة؛ وعلى هذا فلا يلزم أن تكون هذه العبارة تجريحاً في ذلك الراوي؛ ولا يلزم منها أن يكون الحديث شديد النكارة؛ بل قد يكون مستنكراً من غير أن يكون شديد النكارة؛ بل قد يكون غريباً فقط؛ فلا بد من مراعاة القرائن والسياق؛ ومنها اعتبار حال الراوي والحديث المتكلم عليه؛ فقد يكون المقام مقام دفاع عن الراوي، وبيان لقلة ما أنكر عليه، أو لخفة نكارته؛ فإذا كان الحديث صحيحاً ولكنه غريب فالأمر يختلف عما لو كان الحديث باطلاً والراوي ضعيفاً والمقام مقام توهية للحديث واستنكار له.

قال التهانوي: (فلا تغتر بقول الذهبي في "الميزان" وابن عدي في "الكامل": إن هذا الحديث من مناكير فلان، أو: من أنكر ما رواه، ولا تحكم عليه بالضعف بمجرد هذا القول، لأنهم يريدون بذلك كونه منفردا به فحسب)[1].

وقال الحافظ ابن حجر في أواخر ترجمة "عكرمة مولى ابن عباس": (من عادته – أي: ابن عدي – أن يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة أو غير الثقة) [2].

ومثال ذلك قال ابن عدي في ترجمة " بريد بن عبد الله بن أبي

(١) التهانوي، "قواعد في علوم الحديث"، ٢٧٤.

(٢) ابن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ١: ٤٢٩.

بردة الأشعري كوفي": وقد اعتبرت حديثه فلم أر فيه حديثا أنكره وأنكر ما روى هذا الحديث الذي ذكرته إذا أراد الله عز وجل بأمة خيرا قبض نبيها قبلها وهذا طريق حسن ورواه ثقات وقد أدخله قوم في صحاحهم وأرجو أن لا يكون ببريد هذا بأسا [١]. قلت: والحديث في صحيح مسلم

ومن شواهد مجيء هذا اللفظ في مرويات الضعفاء ما ذكره الذهبي في ترجمة البختری بن عبيد، فقال: ضعفه أبو حاتم، وغيره تركه. فأما أبو حاتم فأنصف فيه. وأما أبو نعيم الحافظ فقال: روى عن أبيه موضوعات. قلت: أنكر ما روى عن أبيه عن أبی هريرة – مرفوعا: إذا توضأتم فلا تنفضوا أيديكم فإنها مراوح الشيطان. وقال ابن عدی: روى عن أبيه قدر عشرين حديثا عامتها مناكير، منها أشربوا أعينكم الماء: ومنها: الاذنان من الرأس[٢].

٣ . قولهم: فلان كان نباذا:

قال ابن عبد الهادي في معرض كلامه عن حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليلة الجن: ما في إداوتك؟ قال: نبيذ. قال: تمرة طيبة وماء طهور، فقال: (وأما أبو زيد: فقد قال فيه أبو بكر عبد الله بن أبي داود: كان نباذا بالكوفة. وهذا يحتمل أن يكون

(١) ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٢: ٢٤٧.
(٢) الذهبي، " ميزان الاعتدال"، ١: ٢٩٩.

تحسينا لأمر أبي زيد، فيكون قد ضبط الحديث لكونه نباذا، ويحتمل أن يكون تضعيفا له) [1].

قلت وصفه بكونه نباذا يحتمل التحسين من جهة اختصاصه بالنبيذ فيكون حفظ الحديث وضبطه لتعلقه بمهنته، وقد يكون تضعيفا له لكونه نباذا فاستحق الذم لانشغاله بالنبيذ أو قد يكون قد وضع الحديث ترويجا لما يتجر به، ولهذا حكم الطحاوي على الحديث بالوضع، قال ابن عدي: (سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: أبو زيد – الذي روى حديث –: رجل مجهول، لا يعرف بصحبة عبد الله، وقال ابن عدي: وأبو زيد مولى عمرو مجهول، ولا يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال الطحاوي: هذا الحديث لا أصل له، وحكى بعضهم الإجماع على ضعفه[2].

سابعا: التصحيف أو التحريف.

١ . ارم به:

هذا لفظ من ألفاظ الجرح والتي تدل على ترك الراوي ومروياته، لكن هذا اللفظ قد تصحف إلى (أكرم به) وهذا مدح وتعديل.

جاء في كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي فروى بسنده إلى سفيان

(١) ابن عبد الهادي، "تنقيح التحقيق"، ١: ٥٩ — ٦٠.

(٢) ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٩: ١٩٠-١٩٤.

ابن عبد الملك قال سمعت بن المبارك يقول أيوب بن سويد ارم به[١].

قال الحافظ ابن حجر: قال ابن المبارك ارم به كذا هو في تاريخه، ووقع في أصل المزي أكرم به وهو تحريف، وقد نقله على الصواب أبو محمد بن حزم في "المحلى" وأبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء له [٢].

٢ . فلان لا يكذب في الحديث.

جاء في ترجمة زياد بن عبد الله البكائي مما قال البخاري فيه: زياد مع شرفه لا يكذب في الحديث. قال الحافظ ابن حجر: وقع في جامع الترمذي في النكاح عن البخاري عن محمد بن عقبة عن وكيع قال زياد مع شرفه يكذب في الحديث والذي في تاريخ البخاري عن ابن عقبة عن وكيع زياد أشرف من أن يكذب في الحديث وكذا ساقه الحاكم أبو أحمد في الكنى بإسناده إلى وكيع وهو الصواب ولعله سقط من رواية الترمذي لا وكان فيه مع شرفه لا يكذب في الحديث فتتفق مع الروايات والله أعلم) [٣].

٣ . فلان منعنا أبو زرعة مثلا من قراءة حديثه.

الالتباس يأتي من تصحيف كلمة منعنا وهي بالموحدة في

(١) محمد بن عمرو العقيلي، "الضعفاء الكبير". تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (ط١، بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، ١: ١١٣.

(٢) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١١: ٢٨٨.

(٣) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٣: ٣٧٧.

الموضعين فتصحف إلى " متعنا " بالمثناة ثم بمهملة ثم بموحدة فيكون تمتعهم بصحة حديثه أو لعلوه مع جودته. والأصل أنها منعنا أبو زرعة أن نروي حديثه: فهو إخبار بأنه ليس أهلا لأن يروى عنه.

وهذا التصحيف يقع في الكتب غير المحققة أو الكتب الإلكترونية التي انتشرت في هذا العصر مع ما فيها من السقط والأخطاء الكثيرة.

ثامنا: استعمال النقاد الألفاظ على غير معناها الظاهر أو المخالف للمدلول اللغوي.

١ . فلان شيطان:

الاشتقاق اللغوي لهذا اللفظ يدور بين معاني البعد عن الخير والمخالفة والشراسة والتمرد والفساد[١] سواء من الجن أو من الإنس أو من الحيوان، فظاهر دلالته هو تجريح الراوي الموصوف به، ولكنه استعمل على غير هذا الظاهر، قال عبد الرحمن بن مهدي: (لما قدم الثوري البصرة قال: يا عبد الرحمن جئني بإنسان أذاكره فأتيته بيحيى بن سعيد فذاكره فلما خرج قال: قلت لك: جئني بإنسان جئتني بشيطان – يعني: بهره حفظه–) [٢]، وقال أبو حاتم الرازي: (كان شعبة يقول:

(١) ولهذا لا يجوز وصف المسلم بهذا الوصف لما تحمله هذه الكلمة من المعاني المذكورة والله أعلم.

(٢) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ٩: ١٧٧.

إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان؛ من حسن حديثه)[١].

٢ . فلان شكاك.

ظاهر اللفظ أنه تجريح وأن قولهم: شكاك بمعنى أن الراوي ليس بثبت ولا متقن لما يرويه بل يُحدّث على سبيل التوهم، ولكن في الحقيقة من نظر إلى استعمال الأئمة لهذه العبارة وجد أنها من عبارات التعديل التي تدل على أن الراوي عدل في دينه ذو ورع ومتقن لحديثه، فكل حديث شك فيه تركه خوف التقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل. قال أحمد في ترجمة يحيى بن يحيى عالم خرسان: (ما أخرجت خراسان بعد ابن المبارك مثله – يعني يحيى بن يحيى – كنا نسميه يحيى الشكاك من كثرة ما كان يشكك في الحديث)[٢]. وقال فيه أحمد أيضا: (لو كانت عندي نفقة لرحلت إليه " وحدث أحمد يوما بحديث فقال له الحسين بن منصور: خالفك يحيى بن يحيى، فقال: كيف قال يحيى بن يحيى؟ فأخبرته فضرب على حديثه وقال: لا خير فيما خالف فيه يحيى بن يحيى)[٣].

(١) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، "علل الحديث". تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، (ط١، السعودية: مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م)، ١: ١١٢.

(٢) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٠: ٥١٥.

(٣) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٠: ٥١٥.

وقال فيه الحاكم: " سمعت محمد بن يعقوب الحافظ يقول: سمعت مشايخنا يقولون: لو عاش يحيى بن يحيى سنتين لذهب حديثه فإنه إذا شك في حديث أرسله هذا في بدء الأمر ثم صار إذا شك في حديث تركه ثم صار يضرب عليه من كتابه" (١).

وجاء في ترجمة محمد النوشجان السويدي قال أبو داود: " ثقة حدثنا عنه أحمد كان صاحب شكوك رجع الناس من عند عبد الرزاق بثلاثين ألفا ورجع بأربعة آلاف "(٢).

٣ .كان فلان بطّالاً:

الذي يظهر من هذا اللفظ أن من قيل فيه هو من أهل البطالة الذين لا يهتمون بالحديث ولا بجمعه ولا بفهمه، ولكن قال أبو يعلى الموصلي: " بات صالح جزرة عندي هاهنا عشر ليال ينتخب على شيوخ الموصل وكان بطالا " (٣)، ووصفه لصالح بأنه ينتخب على شيوخ الموصل يدل على فهمه وبصره وخبرته بالصحيح من السقيم، لأنه لا يتولى الانتخاب على المشايخ إلا الفهم البصير العارف فيعلّم عليه وينتقيه من جملة حديث الشيخ، وهذا يدل على فهمه بطرق الأحاديث ومخارجها، والله أعلم.

(١) الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٠: ٥١٥.

(٢) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٣: ٣٢٦.

(٣) ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال: ، ١: ٢٣٤.

٤ . فلان لص.

الظاهر من هذا اللفظ تجريح الراوي بمعنى أنه يسرق الحديث ويدعيه لنفسه، والحقيقة أنه لفظ من ألفاظ التعديل التي تدل على أن الراوي سريع الحفظ.

جاء في ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي قال ابن مهدي "كان إسرائيل في الحديث لصا يتلقف العلم تلقفا" (١).

ويوضح ذلك أن ابن مهدي قال: يتلقف العلم تلقفاً وهذا اللفظ من مراتب التعديل معناه أنه ما سمع شيئا إلا حفظه وفهمه بسرعة وخفة، وصار من جملة حديثه بعد أن كان من حديث الناس، فهذا وجه الشبه بين اللص الذي يأخذ أشياء الناس بخفة وسرعة، وبين الحافظ الفهم الذي إذا سمع شيئا لم يفته ولم يحتج إلى إعادته، وما هذا إلا لسرعة فهمه وحدة ذكائه والله أعلم(٢).

٥ . كان فلان منكرا.

الظاهر من هذا الجرح، ولكن جاء في تاريخ بغداد في ترجمة خالد بن حيان أبي يزيد الرقى قال علي ابن ميمون الرقى: "كان منكرا وكان صاحب حديث "، قال الخطيب: " قلت: قوله "كان منكرا "

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢: ٣٣٠.

(٢) ينظر: المأربي، "شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل"، ١: ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

يعني في الضبط والتحفظ وشدة التوقي والتحرز "[1].

وجاء في تهذيب التهذيب ترجمة القاسم بن الفضل بن معدان ابن قريط الحدّاني الذي وثقة الأئمة، قال ابن المديني: " قلت ليحيى بن سعيد: إن عبد الرحمن بن مهدي يثبت القاسم بن الفضل، قال: ذاك منكر وجعل يثنى عليه "، وقال عمرو بن علي: " سمعت يحيى بن سعيد يحسن الثناء على القاسم، قال: وكان ثقة "، وقال ابن مهدي: " كان من قدماء أشياخنا ومع ذلك من أثبتهم "، وقال يحيى القطان: " كان منكرا " يعني من فطنته[2].

تاسعا: الحكم على الراوي بلغة الإشارة دون نطق الناقد بالحكم عليه:

استعمل النقاد لغة الإشارة في أحكامهم على الرواة أحيانا، وقد تفهم هذا اللغة على غير مرادها، فقد يستعملها الناقد على غير المتبادر للذهن منها، وقد يتحرك حركة لا يقصد بها شيئا فتحمل على أنه أراد بها الحكم على الراوي فيقع الالتباس عندئذ، فمن ذلك:

١ ـ التبسم والضحك:

يدل تبسم الناقد وضحكه عند سؤاله عن أحد الرواة على الرضى عنه أو التعجب من حفظه، فيكون تعديلا للراوي، وقد يكون سخرية واستهزاء بالراوي أو استنكارا لما عليه من الكذب أو شدة

(١) الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٨: ٢٩٦ ـ ٢٩٧.
(٢) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ٨: ٣٢٩.

الضعف فيكون تجريحا.

قال أبو زرعة: حدثنا أبو نعيم، نا سفيان، نا محمد بن السائب الكلبي وتبسم الثوري. قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي ما معنى رواية الثوري عن الكلبي وهو غير ثقة عنده؟ فقال: كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب فتعلقوا عنه روايته عنه، ولم تكن روايته عن الكلبي قبوله له [(١)]. فدل تبسم الثوري هنا على التعجب والاستنكار لما روى الكلبي.

وفي سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، قال: وسئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن جابر بن نوح الحماني، فضعفه وقال: «رأيت حفص بن غياث يضحك منه يهزأ به»، ثم قال يحيى: «ليس بشيء»[(٢)]. فهذا الضحك محمول على جرح الراوي.

ومن صور مجيء ضحك الناقد في العجب من حفظ الراوي وقوة فهمه، ما ذكره الحافظ ابن حجر في معرض كلامه عن طرق حديث حذيفة بن اليمان، قال: «إن المنافقين اليوم شر منهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، كانوا يومئذ يسرون واليوم يجهرون»، فقال: وأخرجه الإسماعيلي من طرق عن مسعر فإنما هو اليوم الكفر بعد

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢: ٣٦.

(٢) يحيى بن معين بن البغدادي، "سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين". تحقيق: أحمد محمد نور سيف، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م)، ١: ٢٩٩.

الإيمان قال وزاد محمد بن بشر في روايته عن مسعر فضحك عبد الله، قال حبيب: فقلت لأبي الشعثاء مم ضحك عبد الله؟ قال: لا أدري قلت لعله عرف مراده فتبسم تعجبا من حفظه أو فهمه[١].

وقد يضحك الناقد عند ذكر راو من الرواة ولا يعرف مقصده من ذلك هل هو تجريح للراوي أو توثيق له؟ فعندئذ يحتاج الباحث النظر في كلام النقاد الآخرين لمعرفة حاله، فمثلا جاء في ترجمة مطر بن ميمون المحاربي، قال الآجري: سألت أبا داود عنه فجعل يضحك ويقول مطر[٢].

هذا الفعل من أبي داود يحتمل التعديل أو التجريح، وبالنظر في كتب الرجال يتبين أن المراد هو التجريح لشدة ضعفه، فقال البخاري والنسائي وأبو حاتم منكر الحديث وقال النسائي أيضا ليس بثقة[٣].

٢ . الغضب:

إن وقوع الغضب من الناقد عند سؤاله عن أحد الرواة يدل على أنه غير راض عنه وعن حاله في الرواية، فيكون هذا الانفعال تجريحا للراوي، وقد لا يكون تجريحا بل دفاعا عن راو قيل فيه من الذم ما لا يستحقه فيغضب الناقد للراوي لما وقع عليه من الظلم، ولهذا قد يقع

(١) ابن حجر، " فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ١٣: ٧٤.
(٢) المزي، "تهذيب الكمال"، ٢٨: ٥٩.
(٣) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، ١٠: ١٧٠.

اللبس بسبب عدم معرفة الدافع لغضب الناقد عند ذكر راو من الرواة.

فمن الشواهد الدالة على غضب الناقد دفاعا عن راو من الرواة ما ورد عن يحيى بن معين أنه قال عند عبد الرحمن بن مهدي السدي وإبراهيم بن مهاجر ضعيفان فغضب ابن مهدي غضبا شديدا وقال سبحان الله إيش ذا وأنكر ما قال يحيى[١].

وكذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم بسنده عن أحمد بن حنبل قال: قال يحيى بن معين يوما عند عبد الرحمن بن مهدي: السدي ضعيف، فغضب عبد الرحمن وكره ما قال. قال أحمد: السدي ثقة[٢].

ومن الشواهد الدالة على أن غضب الناقد محمول على تجريح الراوي ما قاله ابن أبي حاتم، قال: سمعت أبى يقول قلت لأبي سلمة موسى بن إسماعيل كتب عمرو بن مرزوق الحديث مع أبى داود الطيالسي؟ فغضب وقال أبو داود كان يطلب الحديث مع عمرو بن مرزوق، نا عبد الرحمن أنا أبو بكر ابن أبي خيثمه فيما كتب إلى ثنا عبيد الله بن عمر القواريرى قال كان يحيى بن سعيد لا يرضى عمرو بن مرزوق في الحديث[٣].

(١) ابن حنبل، " العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله"، ٢: ٥٤٤.

(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢: ١٨٤.

(٣)ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٦: ٢٦٤.

٣ . نفض اليدين:

استعمل النقاد نفض اليدين عند سؤالهم عن راو ضعيف تجريحا له، فمثلا جاء في ترجمة لوط بن يحيى أبو مخنف: قال أبو عُبَيد الآجري: سألت أبا داود عنه فنفض يده وقال: أحد يسأل عن هذا؟!(١).

ونفض اليدين قد يكون سببه عدم رضى الناقد عن حال الراوي من حيث معتقده لكونه مبتدعا، والبدعة لا تعد جرحا في الراوي إلا إذا استباح بها الكذب، ولهذا أخرج الشيخان لبعض الرواة المبَّدعين.

يأتي الالتباس عند حمل نفض اليدين على التجريح وهو في الحقيقة رفض لحال الراوي في الابتداع لا ردا لروايته، وقد سئل الإمام أحمد عن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، فنفض يده في وجه السائل له، مع أنه صدوق يخطئ، والسبب في نفض الإمام أحمد ليده أن الراوي رمي بالإرجاء، وإلا فقد أخرج له الشيخان في صحيحيهما وأصحاب السنن في كتبهم(٢).

عاشرا: استعمال الناقد للفظ الواحد على معان متغايرة.

فمن ذلك استعمال ابن عدي للفظ: «أرجو أنه لا بأس به»، فبين عبد الفتاح أبو غدة أن ابن عدي قد توسع في استعمال بعض

(١) ابن حجر، "لسان الميزان"، ٦: ٤٣٠.

(٢) ينظر: العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ٤: ٤١٢.

اصطلاحات النقد كلفظة (أرجو أنه لا بأس به) بمعنى غير المتبادر من معناها فيما لو استعملها غيره من النقاد، ومن لم يفطن إلى هذه المسألة فربما استنبط منه أن ابن عدي شديد التساهل في نقد الرواة [١].

وقد وقع السيوطي في الوهم في بيان دلالة هذا اللفظ عن ابن عدي فقال في بيان حال درست بن زياد: ووثقه ابن عدي فقال أرجو أنه لا بأس به[٢]. قال المعلمي: ليس هذا بتوثيق، وابن عدي يذكر منكرات الراوي ثم يقول: (أرجو أنه لا بأس به) يعني بالبأس تعمد الكذب، ودرست واه جدا[٣]. وقال أيضا معلقا على هذا اللفظ: هذه الكلمة رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده: (أرجو أنه لا يتعمد الكذب) وهذا منها، لأنه قالها بعد أن ساق أحاديث يوسف – يعني ابن محمد بن المنكدر – وعامتها لم يتابع عليها[٤] .

(١) ينظر: اللكنوي، "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"، ٢٠٨ – ٢١٠.

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة". تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦م)، ١: ٧٥.

(٣) الشوكاني، "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"، ٤٥٩.

(٤) الشوكاني، "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة"، ٣٥.

المبحث الثاني: أثر التباس ألفاظ الجرح والتعديل في النقد الحديثي وطرق التخلص منه

المطلب الأول: أثر التباس ألفاظ الجرح والتعديل في النقد الحديثي

وقع للعلماء والباحثين المعاصرين أوهاما في حمل ألفاظ الجرح والتعديل على ما وضعت له، ومن ذلك:

١ . على يدي عدل.

مر بنا سابقا أن قول أبي حاتم " على يدي عدل " يدل على جرح الراوي، وقد ظن بعض أهل العلم أنه توثيق بناء على إفراده (يدي) وكسر الدال ورفع (عدل) وأنها على الخبرية، والصواب بفتح الدال وتثنية " يد " وإضافتها إلى " عدل " وجر " عدل " بالإضافة إليها، وممن حمله على التوثيق واهما: العراقي وابن حجر.

نقل السخاوي كلام الحافظ ابن حجر إذ قال: (وحجة من ظن أنها توثيق أنه ضبط هذا اللفظ بكسر دال (يدي) وإفرادها ورفع عدل (عَلَىْ يَدِي عَدْلٌ) وهو على الخبرية. . . والذي أشار إليه ابن حجر هو شيخه العراقي، فإنه كان يقول في عبارة أبي حاتم هذه إنها من ألفاظ التوثيق، وكان ينطق بها هكذا (عَلَىْ يَدِي عَدْلٌ)، وقال ابن حجر: كنت أظن ذلك كذلك إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم

من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة جبارة بن المغلس: سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث، ثم قال :سألت أبي عنه فقال: هو على يدي عدل؛ ثم حكى أقوال الحفاظ فيه بالتضعيف؛ ولم ينقل عن أحد فيه توثيقاً؛ ومع ذلك ما فهمت معناها ولا اتجه لي ضبطها؛ ثم بان لي أنها كناية عن الهالك وهو تضعيف شديد؛ ففي كتاب " إصلاح المنطق " ليعقوب بن السكيت عن ابن الكلبي قال: جزء بن سعد العشيرة بن مالك، من ولده العدل، وكان وليَ شُرَط تبَّع فكان تبع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه، فمن ذلك قال الناس: وضع على يدي عدل ومعناه هلك) [(١)].

وقد سبق العراقي إلى هذا الوهم الذهبي عندما اعتبر هذا اللفظ من ألفاظ التعديل؛ قال ابن أبي حاتم: (سألت أبى عن يعقوب بن محمد الزهري فقال: هو على يدي عدل، أدركته ولم أكتب عنه) [(٢)]. ولما نقل الذهبي حكم أبي حاتم فيه قال: (يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري العوفي المدني. . . وهاه أبو زرعة وغيره وقواه أبو حاتم) [(٣)].

وقال الذهبي: (محمد بن خالد بن عبد الله الطحان. . . ضعفه أبو زرعة وغيره وقال أبو حاتم هو على يدي عدل) [(٤)].

(١) السخاوي، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي"، ٢: ١٣٣ ـ ١٣٤.
(٢) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٩: ٢١٥.
(٣) الذهبي، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"، ٢: ٣٩٦.
(٤) الذهبي، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"، ٢: ١٦٧.

٢ . جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئا:

ذكر العقيلي عمارة بن غزية في كتابه الضعفاء مع أنه ثقة؛ وثقه ابن سعد وأبو زرعة وأحمد، وقال ابن معين: صدوق صالح، وقال النسائي: ليس به بأس.

والذي جعل العقيلي يضعف عمارة ما قاله ابن عيينة فيه: جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئا، فظن أن هذه العبارة تليين، وفي الحقيقة أنه لا يلزم منها التليين، فكون ابن عيينة لم يحفظ عنه شيئا قد يكون لعدم حاجته لحديثه لكونه مشهورا أو لأن حديثه عنده بإسناد عال وهو يروي بإسناد نازل، ولهذا انتقد الذهبي على العقيلي صنيعه قائلا: (وذكره العقيلي بثقاته في كتاب الضعفاء، وما قال فيه شيئا يلينه أبدا سوى قول ابن عيينة: جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئا، فهذا تغفل من العقيلي إذ ظن أن هذه العبارة تليين، لا، والله) [(١)].

وقد ضعف ابن حزم عمارة بن غزية [(٢)] وذكر ابن القطان في " بيان الوهم والإيهام " أن الذي حمل ابن حزم على تضعيف عمارة بن غزية هو صنيع العقيلي فقال: (وأظن أن ابن حزم بقي في خاطره ـ عند كتبه فيه أنه ضعيف ـ أن العقيلي ذكره في كتاب الضعفاء،

(١) الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، ٣: ١٧٨.

(٢) ينظر: علي بن أحمد الأندلسي ابن حزم الظاهري، "المحلى بالآثار"، (دط، بيروت: دار الفكر، دت)، ٤: ٢٧٨.

والعقيلي لم يزد فيه على ما أصف، وذلك أنه ترجم باسمه، ولم يقل فيه شيئا كما عادته أن يقول، غير أنه حكى عن ابن عيينة أنه قال: جالسته كم من مرة فلم أحفظ عنه شيئا، وهذا لا يضره أصلا، فاعلم ذلك) [(١)].

وقد انبنى على ذلك أن ضعف ابن حزم حديث: (من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف) لتفرد عمارة به وهو حديث صحيح [(٢)].

٣ .كان إسرائيل في الحديث لصا.

جاء في ترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي قال عن أبي بكر ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي "كان إسرائيل في

(١) ابن القطان، "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام"، ٥: ٥٦٩ ـ ٥٧٠.

(٢) أخرجه الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، "المسند". تحقيق: أحمد محمد شاكر، (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٦هـ)، ١٧: ٩٧، ح ١١٠٤٤. وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، "سنن أبي داود". تحقيق: محمد محي الدين، (دط، بيروت: المكتبة العصرية، د ت)، كتاب الزكاة، باب من يعطي من الصدقة، وحد الغنى، ٢: ١١٦، ح١٦٢٨. وأحمد بن شعيب النسائي، "المجتبى من السنن". تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط٢، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦)، كتاب الزكاة، باب الملحف، ٥: ٩٨، ح٢٥٩٥. قال ابن حجر: (صححه ابن خزيمة وابن حبان). ابن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ٨: ٢٠٣.

الحديث لصا، يعني يتلقف العلم تلقفا "[1].

فقول أبي بكر بن أبي شيبة يعني يتلقف العلم تلقفا هو توضيح لقوله لصا، وهذا اللفظ من مراتب التعديل معناه أنه ما سمع شيئا إلا حفظه وفهمه بسرعة وخفة، وصار من جملة حديثه بعد أن كان من حديث الناس، فهذا وجه الشبه بين اللص الذي يأخذ أشياء الناس بخفة وسرعة وبين الحافظ الفهم الذي إذا سمع شيئا لم يفته، ولم يحتج إلى إعادته، وما هذا إلا لسرعة فهمه وحدة ذكائه والله أعلم[2].

إلا أنه جاءت كلمة في آخر ترجمته في التهذيب" توهم جرحاً شديداً هي وهم ممن رواها، أو ممن روى عمن رواها ففيه: (قال عثمان بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي: إسرائيل لص يسرق الحديث). وعبد الرحمن أجل وأتقى من أن يرمي إسرائيل بسرقة الحديث.

والرواية الصحيحة الثابتة ما روى ابن أبي حاتم في ترجمته قال: أخبرنا عبد الله بن أحمد ـ فيما كتب إلي ـ حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة سمعت ابن مهدي يقول: (كان إسرائيل في الحديث لصاً يعني أنه يتلقف العلم تلقفاً). فهذا هو صواب الكلمة وصواب تفسيرها عن أبي بكر بن أبي شيبة[3].

(١) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢: ٣٣٠.

(٢) المأربي، "شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل"، ١: ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

(٣) ينظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على المسند: أحمد بن محمد بن حنبل، "مسند الإمام أحمد"، ٧: ٤٤١.

فالظاهر أنه تفسير ممن نقلها عنه فوهم ظننا منه أنها جرح له وهي في الحقيقية توثيق، فكيف يقول فيه ابن مهدي هذا المعنى المنكر وهو يروي عنه؟ بل يقول: (إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري).

قال المعلمي معلقاً على قول ابن أبي حاتم: (والمعروف عن ابن مهدي توثيق إسرائيل والثناء عليه. وفي التهذيب: "وقال ابن مهدي إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري". فكلمة يسرق الحديث إنما هي من قول عثمان، فسر بها كلمة لص، والصواب ما قاله المؤلف) [(١)]. قلت قرر الشيخ المعلمي أن عثمان بن أبي شيبة هو الذي وهم في تفسير كلمة "لصا" على أنه يسرق الحديث، بينما يرى الشيخ أحمد شاكر أن الوهم في هذا ممن روى عنه، والصحيح ما رجحه الشيخ أحمد شاكر من أن الواهم في تفسير مقولة ابن مهدي هو الراوي عن أبي بكر بن أبي شيبة وليس أبي بكر بدليل ما رواه الإمام أحمد، فقال: (حدثني أبو بكر بن أبي شيبة قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول كان إسرائيل في الحديث لصا قال ابن أبي شيبة لم يرد أن يذمه) [(٢)]، فقوله لم يرد أن يذمه يرفع التهمة عنه في هذا التفسير الباطل والله أعلم.

(١) ينظر تعليق الشيخ المعلمي: ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، ٢: ٣٣٠ ـ ٣٣١.
(٢) أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله"، ٣: ٣٦٦.

٤ . لا يصح حديثه، أو إسناده فيه نظر، أو حديثه فيه نظر.

قائل هذه الألفاظ هو الإمام البخاري، والظاهر أن هذه الألفاظ هي تليين للراوي والحقيقة أن الأمر يحتاج إلى تفصيل، فإذا كانت العلة في الحديث جاءت من هذا الراوي فهو جرح فيه، أما إذا كانت العلة من غيره فلا يقدح هذا الوصف في عدالة الراوي، وقد وهم من حمل هذه الألفاظ على الجرح مطلقا.

مثال: قال الحافظ ابن حجر في ترجمة عبد الرحمن بن صفوان: (قال البخاري في " الضعفاء الكبير " لا يصح حديثه ". وهذا إن كان مراده عبد الرحمن بن صفوان بن أمية فقد قيل: إن له صحبة فما كان ينبغي للمؤلف – يعني الذهبي – أن يذكره، لأن البخاري إذا ذكر مثل هذا إنما يريد التنبه على أن الحديث لم يصح إليه، وكذا هو فإن في حديثه اضطرابا كثيرا) [(١)].

وقول الإمام البخاري في إسناده نظر فإنه يقول ذلك عقب حديث للراوي المترجم له وقد يكون ذلك لوجود ضعيف في السند غير صاحب الترجمة، وقد يكون للرد على من يرى أن صاحب الترجمة سمع من فلان من الصحابة أو من غيرهم والبخاري يرى عدم ذلك فلا يلزم من ذلك تضعيف الراوي، قال الإمام البخاري في ترجمة حبشي بن جنادة السلولي: (قال مالك بن إسماعيل: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن حبشي بن جنادة، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: من سأل من غير فقر فإنما يأكل من جمر. وقال مالك: حدثنا شريك،

(١) ابن حجر، "لسان الميزان"، ٣: ٤١٩.

قلت لأبي إسحاق: أين سمعت من حبشي؟ قال: وقف على مجلسنا فحدثنا. في إسناده نظر) [١].

وقد ذكره ابن عدي في " الكامل في الضعفاء " [٢] مع أنه صحابي [٣]، والذي حمله على ذلك هو قول الإمام البخاري في ترجمته بعد أن ساق له حديثا، قال: في إسناده نظر، قال الذهبي: (تناكد ابن عدي وذكره في كتاب الكامل وشبهته في ذلك قول البخاري في حديثه إسناده فيه نظر وذلك عائد إلى الرواة إلى حبشي لا إليه) [٤].

لم يصح حديثه: قال الإمام البخاري في عبد الرحمن بن ثابت ابن الصامت: لم يصح حديثه [٥].

ظن ابن حبان والعقيلي أن قول البخاري هو تضعيف لعبد الرحمن فذكره ابن حبان في " المجروحين "، والعقيلي في الضعفاء [٦].

قال ابن عدي: وهذا الذي ذكره البخاري إنما هو حديث واحد، وقوله لم يصح أنه لا يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم [٧].

(١) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٣: ١٢٧.
(٢) ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٣: ٣٧٦.
(٣) ابن حجر، "الإصابة في تمييز الصحابة"، ٢: ١٢.
(٤) الذهبي، "المغني في الضعفاء"، ١: ١٤٦.
(٥) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٥: ٢٦٦.
(٦) العقيلي، "الضعفاء الكبير"، ٢: ٣٢٥.
(٧) ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال"، ٥: ٥٠٤.

قال الدكتور مبارك سيف الهاجري: ويؤيد توجيه ابن عدي هذا أن بعضهم ذكر عبد الرحمن بن ثابت في الصحابة [١].

٥ . تركناه حيا:

التبس هذا اللفظ على ابن حبان فظن أن المقصود بالترك هو ترك حديث الراوي لشدة ضعفه وهذا الظن وقع له بسبب بتر النص، فقد قال الإمام البخاري في بشر بن شعيب بن أبي حمزة: (تركناه حيا سنة اثنتي عشرة ومائتين) [٢]، وبناء على هذا التوهم ذكره ابن حبان في " المجروحين "، فقال الذهبي: (صدوق أخطأ ابن حبان بذكره في الضعفاء، وعمدته أن البخاري قال: تركناه، كذا نقل فوهم على البخاري، إنما قال البخاري: تركناه حيا سنة اثنتي عشرة ومائتين. وقد روى عنه في صحيحه بواسطة، وفي غير الصحيح شفاها) [٣].

(١) مبارك سيف الهاجري، "الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات، جمع ودراسة وتحليل"، مجلة جامعة الكويت للعلوم الشرعية، ٤، (٢٠٠٠م) ١٧٢ - ١٧٣.

(٢) البخاري، "التاريخ الكبير"، ٢: ٧٦.

(٣) الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، ١: ٣١٨.

٦ . قول سليمان بن حرب: (كان جرير وأبو عوانة يصلحان أن يكونا راعيي غنم كانا يتشابهان في رأي العين) [١].

ذكر العلامة المعلمي اليماني رحمه الله في كتابه " التنكيل" أن الكوثري عدها عبارة تجريح وليست كذلك.

والحقيقة أن هذا اللفظ ليس له صلة بالجرح والتعديل؛ قال المعلمي رحمه الله: (ولم يتعرض صاحب "التهذيب" مع محاولته استيعاب كل ما يقال من جرح أو تعديل لقضية التشابه ولا الصلاحية لرعي الغنم، لأنه لم ير فيها ما يتعلق بالجرح والتعديل، والمقصود أن مراد سليمان من بيان صلاحية الرجلين لرعي الغنم هو تحقيق تشابهما في رأي العين كما بينه السياق، ووجه ذلك أن من عادة الغنم أنها تنقاد لراعيها الذي قد عرفته وألفته وعرفت صوته، فإذا تأخر ذاك الراعي في بعض الأيام وخرج بالغنم آخر لم تعهده الغنم لقي منها شدة لا تنقاد له، ولا تجتمع على صوته، ولا تنزجر بزجره، لكن لعله لو كان الثاني شديد الشبه بالأول لانقادت له لتوهم أنه صاحبها الأول، فأراد سليمان أن تشابه جرير وأبي عوانة شديد بحيث لو رعى أحدهما غنما مدة ألفته وأنست به ثم تأخر عنها وخرج الآخر لانقادت له الغنم تتوهم أنه الأول، وقد روى سليمان ابن حرب عن الرجلين، وقال أبو حاتم: "كان سليمان بن حرب قل من يرضى من المشايخ فإذا رأيته قد

(١) الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، ١: ٣٩٥.

روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة) [1].

٧ . ليس بشيء:

قال ابن معين في عبيد الله بن عبد المجيد أبي علي الحنفي ليس بشيء.

يطلق ابن معين هذا اللفظ ويريد به الجرح الشديد أحيانا، وأحيانا يريد به قلة أحاديث الراوي مع أنه ثقة، ومراد ابن معين في قوله في عبيد الله ليس بشيء أي أن أحاديثه قليلة، فظن العقيلي أن هذا من ابن معين هو تضعيف لعبيد الله فذكره في "الضعفاء الكبير"، مع أن جماعة من الكبار رووا عنه وأخرج له الجماعة ووثقه بعض الأئمة منهم ابن معين نفسه.

قال اللكنوي: (في بيان مراد ابن معين من قوله في الراوي ليس بشيء. كثيرا ما تجد في ميزان الاعتدال وغيره في حق الرواة نقلا عن يحيى بن معين أنه ليس بشيء فلا تغتر به ولا تظنن أن ذلك الراوي مجروح بجرح قوي، فقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري في ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري ذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين من قوله ليس بشيء يعني أن أحاديثه قليلة، وقال السخاوي في فتح المغيث قال ابن القطان أن ابن المعين إذا قال في الراوي ليس

(١) المعلمي اليماني، "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، ١: ٣٠ ـ ٣١.

بشيء أنه يريد أنه لم يرو حديثا كثيرا) [(١)].

قال عبد الفتاح أبو غدة معلقا: (وقد غاب هذا الاصطلاح عن الحافظ ابن عدي، فاستدرك على ابن معين في بعض التراجم فأخطأ، جاء في «تهذيب التهذيب» ٩: ٤١٢، في ترجمة (محمد ابن قيس الأسدي الكوفي): (قال البخاري عن علي بن المديني: له نحو عشرين حديثاً. قال أحمد: كان وكيع إذا حدثنا عنه قال: وكان من الثقات، وقال أحمد: ثقة لا يُشك فيه، وقال ابن معين وعلي بن المديني وأبو داود والنسائي: ثقة. وقال ابن عدي بعد أن نقل قول ابن معين: (ليس بشيء): هو عندي لا بأس به ". انتهى.

قال أبو غدة: " قول ابن معين فيه: (ليس بشيء)، يعني به: أحاديثه قليلة، كما تقدم عدها في كلام ابن المديني، بدليل أنه – أي ابن معين – وثقه كما سبق ذكره. فقول ابن عدي تعقيباً واستدراكاً: (هو عندي لا بأس به)، ناشئ من ذهوله عن مصطلح ابن معين في هذا اللفظ، والله أعلم).

(١) محمد عبد الحي اللكنوي، "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل". تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط٣، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٧هـ)، ٢١٢ ـ ٢١٣.

المطلب الثاني: طرق التخلص من الالتباس في ألفاظ الجرح والتعديل.

من خلال النظر في ألفاظ الجرح والتعديل الملتبسة، وبعد بيان الأسباب التي تجعل الباحث يقع في الالتباس فإني أذكر طرقا يمكن من خلالها التحرز من الالتباس الواقع فيها:

١- المعرفة القوية باللغة العربية ودلالات الألفاظ وأمثال العرب، لأن النقاد استخدموا ألفاظا دقيقة في أحكامهم على الرواة، واستعملوا الأمثال في الحكم على الراوي أحيانا، ولا يتسنى للباحث أن يضعها في نصابها إلا إذا كان له حظ وافر من فقه اللغة ودلالات الألفاظ، وقد مر بنا سابقا كيف وقع الوهم لبعضهم في فهم دلالة (على يدي عدل) وكان السبب في ذلك الغفلة عن التوجيه اللغوي الصحيح له، وعدم المعرفة بأصل استخدامه.

٢- الاعتماد على الكتب المحققة والمنقحة من الأخطاء المطبعية تفاديا للتصحيف والتحريف الذي يقع لألفاظ الجرح والتعديل فيلبس على القارئ، فأكرم به تحرفت لـ أرم به فقلبت من تعديل لتجريح.

٣- ضبط الكلمات المشكلة التي يتغير معنى اللفظ وفق ضبطها جرحا وتعديلا.

٤- الوقوف على اصطلاحات النقاد الخاصة في ألفاظ الجرح والتعديل، لكي لا يحملها على غير مرادهم فيها.

٥- جمع أقوال النقاد في الراوي لفهم ما قيل فيه فهما دقيقا، لأن بعض الألفاظ تحتمل الجرح وتحتمل التعديل فتختلف دلالتها بحسب حال الراوي الذي قيلت فيه، كأن يوصف بكثرة التفرد أو كثرة الغرائب ولهذا لا يمكن معرفة مراد الناقد إلا بالاستعانة بكلام غيره من النقاد لمعرفة مراده هل هو تعديل أم تجريح، قال المعلمي (صيغ الجرح والتعديل كثيراً ما تطلق على معانٍ مغايرةٍ لمعانيها المقررة في كتب المصطلح. ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر) [١].

٦- مراعاة السياق الذي وردت فيه ألفاظ الجرح والتعديل والتأني في قراءة النص بعيدا عن بتر النصوص واجتزاءها، فسياق الإقرار يختلف عن سياق الإنكار، وكلام الجد يختلف عن الهزل

٧- دراسة علم الجرح والتعديل دراسة معمقة ليعرف الباحث ما له أثر في الحكم على الراوي من غيرها من الأوصاف التي يوصف بها الراوي وليس لها علاقة بالحكم عليه جرحا وتعديلا.

(١) محمد بن علي الشوكاني، "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة". تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، (دط، بيروت: دار الكتب العلمية، دت)، ٩.

٨- معرفة مناهج النقاد وموقفهم من مهمات المسائل، والتي لها أثر في فهم ألفاظ الجرح والتعديل.

٩- أن يكون الباحث على دراية بألفاظ الجرح والتعديل التي تلتبس ببعضها البعض.

١٠- الرجوع إلى الكتب الأصيلة لفهم أقوال النقاد ودلالات أحكامهم على الرواة وعدم الاقتصار على الناقلين.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد هذه الدراسة أذكر أبرز النتائج التي توصلت لها:

١- ضرورة الاطلاع على تعقبات النقاد بعضهم البعض لإزالة الالتباس الواقع في ألفاظ الجرح والتعديل، ولتجنب الأوهام في الحكم على رواة الأحاديث.

٢- خطورة الجرأة على الاشتغال بالنقد الحديثي لغير المؤهلين، فقد وقع الوهم لبعض العلماء في فهم جملة من ألفاظ الجرح والتعديل، فكيف الحال بمن ليس من أهل صنعة الحديث.

٣- يستعان على فهم ألفاظ الجرح والتعديل فهما سليما: بالاطلاع الواسع على علوم اللغة العربية لمعرفة دلالات الألفاظ وفهم أمثال العرب، والمعرفة باصطلاحات النقاد الخاصة في ألفاظ الجرح والتعديل، وجمع أقوال النقاد في الراوي، وإعمال السياق لفهم كلام النقاد في أحكامهم النقدية.

٤- أهمية الكتب المحققة والمنقحة لكتب العلماء، وعدم الاعتماد على الموسوعات الالكترونية لما فيها من التصحيف والتحريف وإحالة المعاني.

٥- وجوب معرفة مناهج النقاد وموقفهم من مهمات المسائل لما لها أثر في فهم ألفاظ الجرح والتعديل.

٦- ضرورة البعد عن متابعة أوهام المعاصرين في بيان دلالات ألفاظ الجرح والتعديل.

٧- يعد التباس ألفاظ الجرح والتعديل سببا من أسباب الاختلاف بين النقاد في الحكم على الراوي، ويزال هذا الاختلاف بإزالة الالتباس في اللفظ المستعمل في الحكم على الراوي.

توصيات البحث:

يوصي الباحث بدراسة مصطلح مقارب الحديث عند النقاد دراسة نظرية تطبيقية.

المصادر والمراجع

الأصبهاني، عبد الله بن محمد بن جعفر، "طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها". تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م).

البخاري، محمد بن إسماعيل، "التاريخ الكبير". عناية محمد عبد المعيد خان، (دط، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، دت).

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، "الاستيعاب في معرفة الأصحاب". تحقيق: علي محمد البجاوي، (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م).

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد". تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، (دط، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ).

الجرجاني، عبد الله بن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م).

الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق، "أحوال الرجال". تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، (دط، باكستان: حديث اكادمي، دت).

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي، "الجرح والتعديل". (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م).

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي، "علل الحديث". تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، (ط١، السعودية: مطابع الحميضي، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م).

الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، "معرفة علوم الحديث". تحقيق: السيد معظم حسين، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ).

ابن حبان، محمد بن حبان البُستي، "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين". تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (ط١، حلب: دار الوعي، ١٣٩٦).

ابن حزم، علي بن أحمد الأندلسي الظاهري، "المحلى بالآثار". (دط، بيروت: دار الفكر، دت).

حمام، عبد الجواد، "التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله ورده". (ط٢، سوريا: دار النوادر، ١٤٣٢، ٢٠١١).

ابن حنبل، أحمد بن محمد، "العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله". تحقيق وصي الله عباس، (ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ).

ابن حنبل، أحمد بن محمد، " المسند". تحقيق أحمد محمد شاكر، (ط١، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٦هـ).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، "تاريخ بغداد". تحقيق: بشار عواد، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).

الخليلي، خليل بن عبد الله، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث". تحقيق: محمد سعيد إدريس، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٩هـ).

الدارقطني، علي بن عمر، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية". تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "تذكرة الحفاظ". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء"، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "العبر في خبر من غبر". تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني، (دط، بيروت: دار الكتب العلمية، دت).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة". تحقيق: محمد عوامة، (ط١، جدة: دار القبلة، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد". تحقيق: إبراهيم إدريس، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "المغني في الضعفاء". تحقيق: نور الدين عتر، (دط، قطر: دار إحياء التراث، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م).

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال". تحقيق: علي محمد البجاوي، (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م).

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، "شرح علل الترمذي". تحقيق: همام سعيد، (ط١، الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م).

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، "السنن". تحقيق: محمد محي الدين، (دط، بيروت: المكتبة العصرية، د ت).

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي". تحقيق: علي حسين علي، (ط١، مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي". تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، (دط، الرياض: دار طيبة، دت).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة". تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦م).

ابن شاهين، عمر بن أحمد، "تاريخ أسماء الثقات". تحقيق: صبحي السامرائي، (ط١، الكويت: الدار السلفية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).

الشوكاني، محمد بن علي، "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة". تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، (دط، بيروت: دار الكتب العلمية، دت).

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، "معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح". تحقيق: نور الدين عتر، (دط، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م).

عبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد، "ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس السبيعي". (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العبيكان، دت).

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، "تاريخ دمشق". تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، (دط، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م).

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، "الإصابة في تمييز الصحابة". تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، "تهذيب التهذيب". (ط١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ).

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، "فتح الباري شرح صحيح البخاري". رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وعناية محب الدين الخطيب، وعليه تعليقات الشيخ ابن باز، (دط، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩).

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، "لسان الميزان". تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، (ط١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م).

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، "النكت على مقدمة ابن الصلاح". تحقيق: ربيع بن عبد الهادي بن عمير، (ط١، المدينة المنورة: المجلس العلمي، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).

العقيلي، محمد بن عمرو، "الضعفاء الكبير". تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (ط١، بيروت: دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).

ابن القطان، علي بن محمد الفاسي، "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام". تحقيق: الحسين آيت سعيد، (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م).

اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، "الجرح والتعديل". (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م).

اللكنوي، محمد عبد الحي، "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل". تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (ط٣، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٧هـ).

المأربي، مصطفى بن إسماعيل، "شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل"، (ط١، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١١هـ، ١٩٩١م).

المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني، "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل". عناية: زهير الشاويش، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م).

ابن معين، يحيى بن معين البغدادي، "سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين". تحقيق: أحمد محمد نور سيف، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م).

ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب". (ط١، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب، "الضعفاء والمتروكون". تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (ط١، حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب، "المجتبى من السنن (السنن الصغرى)"، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦)، ط٢،

النووي، يحيى بن شرف، "التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث". تحقيق: محمد عثمان الخشت، (ط١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج، "الجامع الصحيح". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٤م).

ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد الحنبلي، "تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق"، (ط١، الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٨هـ).

الدوريات:

الدارقطني، علي بن عمر، "الضعفاء والمتروكون". تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٥٩، (١٤٠٣هـ).

الهاجري، مبارك سيف، "الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات، جمع ودراسة وتحليل"، مجلة جامعة الكويت للعلوم الشرعية، ٤، (٢٠٠٠ م) جامعة الكويت.

Bibliography

Al-Bukhari ،Muhammad bun Ismail ،" At-Tareekh Al-Kabeer ". Investigated by: Muhammad Abdil Mu'eedt Khan (Hyderabad: Dar Al— dairatulmaarif).

Ibn Abdul-Barr ،Yousuf bun Abdillah ،" Al-Isti'aab fee Ma`rifati Al-Ashaab ". Investigated by Ali Muhammad Al-Bagawi ، (Beirut: darajeel ،1412).

Ibn Abdul-Barr ،Yousuf bun Abdillah ،" At-Tamheedt Limã Fil Muwatta minal ma'ãnee wal Asãneedt ". Investigated by: Mustafa bin Ahmad Al-Alawiy and Muhammad Abdul-Kabeer al-Bakriy ،(Morocco: Ministry of Awqaf ،1387).

Ibn Adiy ،Abu Ahmad bin Adiy ،"Al-Kaamil fee Du'afaa Ar-Rijaal". (1st edt. Beirut: Dar Al—Kutub al-'Ilmiyyah ،1418 AH).

Al-Jawzajaani ،Ibrahim bun Ya'qoub ،" Ahwaal Ar-Rijaal". Investigated by: Abdel - Aleem Abdel - Azim El - Bastawy (Pakistan: An academic interview).

Ibn Abi Hatim ،Abdurahman bin Muhammad ،"Al-Jarhu wa At-Ta'deel". (1st edtt ،Beirut: Daar Ihyaa At-Turaath Al-'Arabi ، 1952).

Ibn Abi Hatim ،Abdurahman bin Muhammad ،" al-ilal alhadith". Investigated by: Sa'd bun Abdillah al-Hamid and Dr. Khalid bun Abdurahman Al Jeraisy ،(1st edt ،Saudi Arabia: Al-Humaidhi Printing Press ،2006).

Al-Haakim ،Muhammad bun Abdillah ،" Ma'arifat Uloum al-Hadith ". Investigated by: (1st edt. Beirut: Dar Al—Kutub al-'Ilmiyyah ،1397 AH).

Ibn Hibaan ،Muhammad bun Hibaan ،" Al-Majrouheen min Al-Muhaditheen". Investigated by: Mahmoud Ibrahim (1st edt. Aleppo: Dar El waai ،1396 AH).

Ibn Hazm ،Ali bun Ahmad Andalusi ،Al-Muhallaa be Al-Athaar ". Investigated by: Mahmoud Ibrahim (Beirut: Darr Al-Fikr).

Hamaam ،Abdul Jawaad ،" At-tafarrud fee Riwaayat Al-Hadith wa Manhaj Al-Muhaditheen fee Kaboulihi wa Raddihi "(2st edt ،Syria: darr alnawader ،1432).

Ibn Hanbal ،Ahmad bun Hanbal ،" Al-Ilal wa Ma'rifat Ar-Rijaal". Investigated by: Wasiyu Allah ،(2st edt ،Riyadh: Dar Al— Khani ،1422 AH).

Ibn Hanbal ،Ahmad bun Hanbal ،"Al-Musnad". Investigated by: Ahmad Muhammad Shaker ،(1st edt ،Egypt: Dar Al— hadith ،1418 AH).

Al-khateeb al Baghdady. Ahmad bun Ali "Taaarikh Baghdaad". Investigated by: Bashar Awad. (1st edt. Beirut: Dar Al Gharb Al Islami. 1422 AH).

AL-Khalili ،Khlil bun Abdillah. "AL-Irshaad fee Ma'rifat Ulamaa al hadith". Investigated by: Mohammad Sa'id،. (1st edt ،Riyadh: Maktabah Ar-Rushd ،1409).

Ad-Daara Qutni ،Ali bun Omar. " Al-Ilal Al-Waaridah fee Al-Ahaadeeth An-Nabawiya". Investigated by: Mahfouz Ar-Rahmaan Zain Allah ،(1st edt ،Riyadh: Darr Taibah ،1405).

Az-Zhahabi ،Muhammad bun Ahmad. " Tazkirat Al-Huffaaz". (1th edtition. Beirut: Darr Al-Kutub Al-Ilmiya ،1419).

Az-Zhahabi ،Muhammad bun Ahmad. "Siyar A'laam An-Nubalaa". Investigated by Shu'aib Al-Arnaout. (3th edtition. Beirut: Mu'assasatur-Risalah ،1985).

Az-Zhahabi ،Muhammad bun Ahmad. "Al-ibar fee Khabari mann Ghabar ". Investigated by Muhammad Al-Sa'eedt bin Bassiouni. (Beirut: Darr Al-Kutub Al-Ilmiya).

Az-Zhahabi ،Muhammad bun Ahmad. " Al-Kashif fee Ma'rifat mann lahu riwaayat fee Al-Kutub As-Sittah". Investigated by Muhammad Awaamah. (1th edtition. Beirut: Darr Al-Qibla ، 1413).

Az-Zhahabi ،Muhammad bun Ahmad. " Ma`rifatu Ar-Ruwaat Al-Mutakallami fehim be maa la Youjib Ar-Radd ". Investigated by: Ibrahim Idris ،(1th edtition. Beirut: Dar al-Maarifah ،1406).

Az-Zhahabi ،Muhammad bun Ahmad. " Al-Mughni fee Ad-Du’afaa ". Investigated by Nour Ad-Deen Atr. (qatar: Daar Ihyaa At-Turaath ،1407).

Az-Zhahabi ،Muhammad bun Ahmad. " Mizaan al-I'tidaal". Investigated by: Ali Muhammad Al-Bagawi ،(1st edt ، Beirut: Dar al-Maarifah ،1382).

Ibn Rajab ،Abdurahman bin Ahmad Al Hanbali. " Sharh Ilal At-Tirmizi". Investigated by Hamaam Sa’eedt. (1th edtition. Jordan: Maktabat Al-Manaar ،1407).

Asbahani ،Abdullah bin Muhammad bin Ja'far ،" Tabaqaat Al_Muhaditheen be Asbahaan wa Alwarideen Alaihaa ". Investigated by: Abdul Ghafoor Abdul Haq Al Balushi ،(2 st edt ،Beirut: Mu'assasatur-Risalah ،(1412).

As- Sijistani ،Abu Dawoud Sulayman Ibn al-Ash'ath. "As-Sunan". Investigated by: Muhammad Muhyiddeen ،(Beirut: Al-Maktabah Al-'Asriyyah).

alsakhawii ،Muhammadbin eabd alrhmn " fath almughith bshrh alfiat alhadith lileiraqi". Investigated by: Ali Husayn ،(1th edtition ،Egypt: maktabat alsanat ،1424).

As-Suyouti ،Abdurahman bin Abibakr. " Tadreeb Ar-Raawi fee Sharhi Taqreeb An-Nawaawi". Investigated by: Abu Qutaibah Nazhar Muhammad Al-Faaryaabi ،(Riyadh: Daar Taybah).

Ibn Shaheen ،Omar bun Ahmad. " Tareekh Asmaa Ath-Thiqaat ". Investigated by: Subhi as-Samarrai ،(Kuwait: Dar Al Salafi ،1404).

Ibn As-Salaah ،Outhman bun Abdurahman. " Ma'rifat Uloum Al-Hadeeth ". Investigated by: Nurr Ad-Deen Atr ،(Beirut: Darr Al-Fikr ،1406).

Abdul Latif ،Abdul Aziz bin Muhammad ،" Dawaabit Al-Jarhi wa At-Ta`deel ma'a Dirasah Tahleeliah letarjamat Israeel bin Younus As-Sabe`i ". (1st edt ،" Medtina: Darr Obeikan).

Ibn Asaakir ،Ali bun Alhasan bin Hibatillah ،" taarikh dimshaqa" ،Investigated by: Amru bin gharamat al-amrawi ،(Beirut: Darr alfikr ،1415).

Al-Asqalaani ،Ahmad bun Ali Ibn Hajar ،" Al-Isaabah fee Tamyeez As-Shahaabah" ،Investigated by: Adel Ahmad and Ali Muhammad،. (1st edt ،Beirut: Darr Al-Kutub Al-Ilmiya ، 1415).

Al-Asqalaani ،Ahmad bun Ali Ibn Hajar ،" Tahzeeb At-Tahzeeb" ،Investigated by: Adil Ahmad and Ali Muhammad. (1st edt Matba'at Daairat Al-Ma'arif An-Nizaamiyah ،1326).

Ibn Hajar ،Ahmad bun Ali ،"Fathu Al-Baari Sharh Sahih Al-Bukhari". Investigated by: Muhibbuddeen Al-Khatib،. (1 st edt ،Beirut: Dar al-Maarifah ،1379 AH).

Al-Asqalaani ،Ahmad bun Ali Ibn Hajar ،"lisaan Al-Meezaan" ، Investigated by: Abdul Fattah Abu Ghada،. (1st edt ،Beirut: Dar al-Bashaer Islamic ،2002).

Al-Asqalaani ،Ahmad bun Ali Ibn Hajar ،" An-Nukat ala Kitaab Ibni Salaah" ،Investigated by: Dr. Rabie' bun Haadi Umair،. (1st edt ،Medtina: majles ،1404).

Al-Ouqaili ،Abu Ja'far Muhammad bun Amru ،" ad-du'afaaa alkabir" ،Investigated by: Abdualmaeti qaleaji،. (1st edt ، Beirut: dar almaktabat aleilmiat ،1404).

Ibn Al-Qataan ،Ali bun Muhammad ،" Bayaan Al-Wahm wa Al-Ihaam Fii Kitaab Al-Ahkaam". Investigated by: Dr. Al-Hussein Aayat Sa'eedt ،(1st edt ،Riyadh: Daar Taiba ،1418).

Al-Lahim ،Ibrahim bun Abdillah ،" Al-Jarh wa At-Ta'deel". (1st edt ،Riyadh: Daar ALRUSHD ،1424).

Al-Kanaawi ،Muhammad Abdil Hay bin Muhammad ،" Ar-Raf'ou wa at-Takmeel fee Aljarhi wa Ta'deel" ،Investigated by: Abd alfattah Abu Ghada. (3rd edt ،halab: maktab almatbueat al'iislamiat ،1407).

Marabi ،Mustafa bun Ismail ،" Shifaa Al-Aleel be Alfaaz wa Qawaa`id Al-Jarhi wa At-Ta`deel". (1st edt ،Beirut: Cairo: Ebn Taimia ،1411).

Al-Ma’lami Abdurrahman bun Yahya Al-Yamaani ،" At-Tankeel be maa fee Taaneeb Al-Kawthari min Al-Abaateel" ، Investigated by Zuhair As-Shaweesh،. (2st edt ،Beirut: Al-Maktab Al-Islami ،1406).

Ibn Manzour ،Muhammad bun Mukram ،" Lisaan Al-Arab ". (2st edt ،Beirut: Darr Sadirr ،1414AH).

An-Nasaaei ،Ahmad bun Shu'aib. " Ad-Du’afaa wa Al-Matroukeen". Investigated by: Mahmoud Ibrahim. (1st edt. Aleppo: Dar El waai. 1396)

An-Nasaaei ،Ahmad bun Shu'aib. " As-Sunnan ". Investigated by: Abdul Fattah Abu Ghada. (2stedt. Aleppo: Islamic Publications Office. 1406)

An-Nawawi ،Yahya bun Sharaf. "At-Taqreeb wa At-Tayseer ". Investigated by: Muhammad ‘Uthman Al-Khasht. (1stedt ، Beirut: Daar Al-Kitab Al-‘Arabi. 1985)

An-Naisaabouri. Muslim bun Hajjaj. "As-Saheeh". Investigated by: Muhammad Fouad Abdel –Baki. (1stedt. Beirut: Daar Ihyaa At-Turath Al-'Arabi. 1954)

Ad-Daara Qutni ،Ali bun Oumar. " Ad-Du’afaa wa Al-Matroukeen". Investigated by: Abduraheem Muhammad Al-Qashqari ،Publishedt at the Islamic University Journal ،59 (1403).

The contents of the issue

No.	The research	The page
1)	**Confusion in Al-Jarhu wa At-Ta'deel (criticizing and praising) terms** Dr. Hussam Khalid Muhammad al Saqaar	9
2)	**The Criticism of (hadith) Text by Abi Hatim Ibn Hibban Al-Busti Through His Book: "Al-Majrouheen min Al-Muhaditheen" - collection and studying** Dr. Sulaiman bun Abdillah As-Saif.	97
3)	**The Evidence of Weighting by Considering Cities and Its Effect on Judging the Narrated Texts and the Narrators.** Dr. Abdurrahman Muhammad Mushaqibah.	223
4)	**The narrators who are described as advocating for bid'ah (innovating in the religion matters) in Ibn Hibbaan's book Almajrouheen. (An analytical study)** Dr.Osman Babikir Salih Abdelkarem	285
5)	**The method of Al-Imam Al-Humaidi Al-Andalusi in dealing with narration types and regulating their strange words in his book (Tafsir Ghareeb Maa Fee As- Sahihain)** Dr. Ibrahim Barakat Saleh Eyylawwad	343
6)	**Modernism - Analytical Study -** Muznah bint Abdul Aziz Al – Luhaidan	441
7)	**The Effect of Adapting the Jurisprudence to avoid Excuses on Modern Financial Transactions** Ahmad akeelh taher prof: Abdul Majeed Mahmoud Al-Salahin	543
8)	**Virtualized currencies its jurisprudence discription and the ruling on dealing with them (Bitcoin as a sample)** Dr. Muraad Raiq Rashid Awdah	607

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must have not been published before.
- It should be genuine, innovative and informative.
- It should not been excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- It should include the following:
  - Title page in Arabic.
  - Title page in English.
  - An abstract in Arabic.
  - An abstract in English.
  - Introduction.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Transliteration of Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- If the research is published in paper form (hardcopy), the researcher will be given one free copy of the journal's issue in which his work was published and (10) copies excerpted from his research paper.
- In case the research is approved for publication, the journal assumes all of its copyrights and reserves the right to republish it in a hard or soft copy, and it also have the right to include it in a local and global databases with or without compensation, and without having to obtain the researcher's permission.
- The researcher shall not republish his research which has been accepted for publication in the journal in any other publishing channel without a prior written permission from the editor-in-chief.
- The style of documentation adopted in the journal is Chicago style.

(*) These general rules are explained in detail in the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Amin bun A'ish Al–Muzaini
(editor)
A professor of Quranic science and its interpretation at Islamic University

Prof. Dr. Abdullah bun Julaidaan Az–Zufairi
A professor of Aqidah at Islamic University

Prof. Dr. Hafiz bun Muhammad Al–Hakami
A professor of Hadith Sciences at Islamic University

Prof. Dr. Muhammad Sa'd bun Ahmad Al–Youbi
A professor of Fundamentals of Fiqh at Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bun Muhammad Ar–Rufaa'i
A professor of Fiqh at Islamic University

Prof. Dr. Abdu Raheem bun Abdillah As–Shinqiti
A professor of Quranic recitations at Islamic University

Prof. Dr. Ali bun Sulaiman Al–Ubaid
A former professor of Quranic science and its interpretation at Imam Muhammad bun Saud's University

Prof. Dr. Mubarak Muhammad Ahmad Rahmat
A professor of Quranic studies at Ummu Darrman Islamic University

Prof. Dr. Muhammad bun Khalid Abdil Azeez Mansour
A professor of Fiqh and its fundaments at Jordanian and Kuwait University

***

Editorial Secretary: **Khalid bun Sa'd Al–Ghamidi**
Publishing department: **Omar bun Hasan al–abdali**

The consulting board

Prof.dr. Sa'd bun Turki Al–Khathlan
A former member of the high scholars

His highness Prince Dr. Sa'oud bun Salman bun Muhammad A'la Sa'oud
Associate professor of Aqidah at King Sa'oud University

His excellency Prof. dr. Yusuff bun Muhammad bun Sa'eed
Vice minister of Islamic affairs

Prof.dr. A'yaad bun Naami As–Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.dr. Abdul Hadi bun Abdillah Hamitu
A professor of higher education in Morocco

Prof.dr. Musa'id bun Suleiman At–Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. dr. Ghanim Qadouri Al–hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. dr. Mubarak bun Yusuf Al–Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. dr. Zain Al–A'bideen bilaa Furaij
A professor of higher education at Al–Hassan the second's University

Prof. dr. Falih Muhammad As–Shageer
A professor of Hadith at Imam bun Saud's University

Prof. dr. Hamad bun Abdil Muhsin At–Tuwaijiri
A professor of Aqeedah at Imam Muhammad bun Saud's University

Prof. dr. Abdul Azeez bun Abdurrahman Ar–Rabee'a
Professor of compared Fiqh at the higher school for Judiciary

Paper version

Filed at the King Fahd National Library No. 8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH

International serial number of periodicals (ISSN) 7898-1658

Online version

Filed at the King Fahd National Library No. 8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH

International Serial Number of Periodicals (ISSN) 7901-1658

the journal's website

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Vol : 189 part 2 Issue : 52 May 2019